



«الانتفاضات» و«الثورات» العربية الحالية وأثرها على القضية الفلسطينية

The influence of «Arab springs» on the Palestinian question

د. أباهر السقا - جامعة بيرزيت

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

2014

«الانتفاضات» و«الثورات» العربية الحالية
وأثرها على القضية الفلسطينية

د. أباهر السقا - جامعة بيرزيت

نيسان/ إبريل 2014

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 000-0000-0000-0-0

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

البيرة، فلسطين

هاتف: +972 (2) 2973816

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات وسياسات يتبناها مركز مسارات

قائمة المحتويات

5	ملخص
7	المحور الأول/ مقارنة نظرية
7	أولاً. ملامح سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية العربية الحالية
8	ثانياً. الفضاء العام: كمفهوم وممارسة في السياق الاحتجاجي العربي
10	ثالثاً. إعادة تملك الفضاء الاجتماعي العربي
15	المحور الثاني
15	أولاً. الخطابات الأيديولوجية الجديدة وعلاقتها بالحياة اليومية
17	ثانياً. الأيديولوجيا والبروباغاندا (الدعاية المضللة) (Propagande)
19	ثالثاً. حضور الأيديولوجيا في السياق العربي الانتفاضي الحالي
23	الدلالات الثقافية للحضور الأيديولوجي
23	الأيديولوجيات الاقتصادية
24	1. مدينة الدولة والطابع المدني
25	2. حرب الرموز
27	المحور الثالث/ أثر الثورات العربية على القضية الفلسطينية
27	التناقل والمحاكاة
28	1. بقاء الصراع العربي - «الإسرائيلي» صراعاً فلسطينياً - «إسرائيلياً»
29	2. العلاقات الفلسطينية - مع الأنظمة العربية فيما بعد 2011
29	العلاقة مع مصر بعد الثورة

31	اثر الأحداث في سوريا على الوضع الفلسطيني
35	تأثير الأحداث العربية على العلاقات الداخلية الفلسطينية- الفلسطينية
36	القضية الفلسطينية ورقة لكسب المشروعات
37	3. أثر الانتفاضات العربية على الحركات الاحتجاجية الفلسطينية
37	الحركات الاحتجاجية 2011
40	الحركات المطالبة 2012
41	الحرب على غزة كحدث مؤسس
42	الحراك مع الأسرى
42	الحراك ضد مخطط برافر
43	حراك إنشاء قرى جديدة
45	فشل الحركات الاجتماعية في التحول إلى حركة احتجاجية مؤثرة
	هل يمكن التنبؤ بتوسع رقعة الاحتجاجات ضد السلطة الفلسطينية
49	أو التنبؤ بحدوث انتفاضة فلسطينية ثالثة؟
49	مستقبل بقاء «قضية فلسطين» باعتبارها قضية العرب الأولى
53	المراجع

«أن تخلق ... يعني أن تقاوم». / جيل ديلوز

«Créer, c'est résister» \ Gilles Deleuze

تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة أثر «الثورات» و«الانتفاضات» العربية على القضية الفلسطينية من خلال ثلاثة محاور؛ يهتم الأول بمقاربة نظرية حول الثورات والحركات الاحتجاجية عبر عرض بعض النماذج وتحليلها وربطها بالسياق العربي، في حين يتناول المحور الثاني الخطابات الاجتماعية التي يتم تداولها في الحياة اليومية وتغيرات الخطابات الأيديولوجية في الساحات العربية المختلفة. أما المحور الثالث، فيهتم بتأثير هذه الثورات على القضية الفلسطينية وانعكاساتها المختلفة على المستويات الرسمية، وعلى الحركات الاحتجاجية الفلسطينية المختلفة، من خلال القيام بتحليل سوسيولوجي للفاعلين الاجتماعيين المختلفين، والتركيز على خلفياتهم ومنطلقاتهم.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

أولاً. أن هذه الثورات هي في طور التشكل، وضمن صيرورة ديناميكية متغيرة، ما لا يمنحنا الكثير من الأدوات للتحليل، ولذا فإن محاولتنا هي قراءة تأويلية لفهم الأحداث وأثرها على القضية الفلسطينية، حيث نفتقد لقراءة مابعدية كافية زمنياً للتحليل؛ أي لمابعدية حدوث الفعل.

ثانياً. لا يوجد نموذج واحد لكل «الثورات العربية» أو «الانتفاضات» أو النزاعات المسلحة، لنستطيع الارتكاز عليه.

ثالثاً. لا توجد رؤية فلسطينية واحدة (رسمية وشعبية)، بل توجد رؤى مرتبطة بالخطابات الأيديولوجية، وبالتحالفات والمصالح وعلاقات القوة لفرقاء إدارة الصراع الداخلي الفلسطيني (حركتي فتح وحماس) بنظرائهم في سلطات دول ما بعد 2011، أو مع سلطات الدول التي لم يمسهـا «الربيع العربي»؛ ويختلف الفلسطينيون ذوو الرؤى الرسمية عن ذوي الرؤى غير الرسمية على اصطلاح نعت هذه الأحداث في الوطن العربي: «التمرد»، «الانتفاضات»، «الثورات»، «الخريف العربي»، «خيوط اللعبة»، «المؤامرة»، وكذلك بالنسبة للتيارات السياسية المختلفة وفقاً للمرجعيات الثقافية والأيديولوجية.

مقاربة نظرية

أولاً. ملامح سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية العربية الحالية

ترتكز الثورة معرفياً على ثلاث خصائص وهي الفجائية، والعمق، والشمولية. ويجب التذكير هنا بالفارق بين ثورة تطيح بنظام قائم، وبين الاحتجاج باعتباره فعلاً معدلاً؛ إذ أن الثورة محصلة حتمية لشروط اجتماعية؛ حيث تحدث عندما تتلو مرحلة طويلة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرحلة قصيرة من الانقلاب الحاد الذي تتسع بسرعة أمامه الهوة بين التوقعات والمكافآت، وتصبح حينها لا تحتمل، وتمتد بشكل واسع في المجتمع.¹

تحتاج الثورة إلى عناصر أساسية عدة؛ أولاً، الضد، أي عدو اجتماعي (وقد يكون الضد هنا ضد الدولة، أو ضد الطبقة، أو ضد النظام السياسي، أو ضد النظام الاجتماعي القائم، أو ضد المشروع المجتمعي والثقافي المهيمن). وثانياً، تحتاج لهوية اجتماعية للفاعلين والمحركين لها (إما طبقة، وأما حركة اجتماعية، وأما شريحة اجتماعية). وثالثاً، مشروع اجتماعي، وهذا معناه أننا لسنا بحاجة إلى برنامج سياسي ولا قيادة سياسية، لأن المقاومة المجتمعية تتجلى صورها بعيداً عن التصنيفات السياسية الكلاسيكية (بمعنى التأطير السياسي والحزبي)، وهذا تماماً ما يطبع الثورات العربية المعاصرة، ما أدى إلى بروز فئات (صنفيات) اجتماعية جديدة خارج التشخيص الكلاسيكي (التي كانت تاريخياً ترى في فئة الشباب فئة غير مسيسة). أما الحركة الاجتماعية، فتتولد باعتباره

1. قدمت أفكار من هذه المقاربة في مؤتمر مؤسسة مواطن السابع عشر عن الثورات العربية: تحديات فكرية وسياسية- رام الله، الذي عقد بتاريخ 16 - 17 أيلول/سبتمبر 2011.

نسقاً اجتماعياً متوتراً، ينتج عن انحراف مسار اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، وتوؤل هذه الحركة الاجتماعية إما إلى عالم المستتر، وإما أن تظهر إلى العلنية في الفضاء العام، وهو المحور الذي سأهتم به الآن.

ثانياً. الفضاء العام: كمفهوم وممارسة في السياق الاحتجاجي العربي

عجز علماء الاجتماع العرب² عن استشراف الثورات سوسيولوجياً، وتشخيص بعض الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؛ وقد يعود هذا إلى مجموعة من التصورات التي طبعت الحقل المعرفي السوسيولوجي العربي طويلاً عن مقولات ومبررات: «محدودة الحيز»، «نظريات اللامبالاة»، «غياب الثورات الاجتماعية»، في التاريخ الاجتماعي العربي؛ مروراً بالمقاربات الثقافية التي قدمت المجتمعات العربية كما لو كانت حالات استثنائية في المشهد الكوني. كما تظهر لنا كتابات الكثيرين من علماء الاجتماع العرب أن لديهم تصورات عن عدم «قدرة المجتمعات العربية على إحداث الثورة»، وأنهم يرون هذا العجز نتاجاً لعدم توفر الشروط المنتجة للثورة: بدءاً بأدواتهم التحليلية المرتبطة بتنشئة مجتمعية عربية قمعية بطريكيه، أو لرؤى لصراع بين مكونات الريف والمدنية يحول دون تشكل مواطنة شاملة، أو لمقولات تربط الحركات الاحتجاجية بالمدن، أو محاولات لتفسير ذلك بحدائث التجربة الدولية واستيرادها وهشاشة المؤسسات الدولالية وما يصاحبها من عمليات اجتماعية لازمة لتكوين المواطن والمواطنة؛ أو تفسيراً لانتشار عقلية الخوف التي تنتج بعضاً من ذاتها، وتجتر بعضاً آخر؛ وأخيراً منحى إعادة إنتاج التصورات الاستشراقية ورؤى المركزيات الثقافية المهيمنة، والغربية منها تحديداً. هذه التساؤلات المعرفية ليست خاصة عربية، حيث نجد الكثير من المداخلات المختلفة حول ضرورة تدخل علماء الاجتماع بحثاً ومقاربة وإعادة للاهتمام بما يسميه مايكل برواي بـ«سوسيولوجيا العموم»³.

ما يهمنا هنا هو تفحص فكرة غياب الفضاء الاجتماعي العام في التاريخ الاجتماعي العربي. يعتبر فيري⁴ أن الفضاء -من زاوية الممارسة الاجتماعية له- يستمد دلالاته من

2. انظر مقالات كل من الطاهر لبيب. «الربيع العربي .. إلى أين»، مجلة إضافات، العدد السادس عشر، 2011؛ وكذلك جاك قبانجي. «لماذا فاجأتنا انتفاضنا تونس ومصر؟»، إضافات، العدد الرابع عشر، 2011.

3. Michael Burawoy, "Public Sociology: Populist Fad or Path to Renewal?" British Journal of Sociology 56(3): 2005. 417-432.

4. Ferrier Jean-Louis (dir.). Sémiotique de l'espace, architecture, urbanisme: sortir de l'impasse, Paris: Ed Denoël et Gonthier. (Coll. Médiations), pp, 193; 213. 1979.

استعمال شاغل له اى استخدام للفاعل الخاص به، وهذه الممارسة الفضائية بالمعنى الاجتماعي هي جانب من الجوانب التي تشكل تخيل الفاعل لفضائه، وتجذبه للفضاء الخاص بالجماعة المرجعية. ويتناول لوفيفر⁵ الفضاء الاجتماعي من خلال فضاءات التمثّل، والفضاء المحسوس؛ أي من خلال ممارسة الفضاء الممارس والمتصور. وهو كذلك أيضاً أداة للتفكير مثلما هو للفعل؛ ووسيلة للإنتاج والمراقبة، وبالتالي مجالاً للمهينة والنفوذ.

إن كل جماعة محكومة تخلق من محتتها موروثاً ينتج خطاباً مستتراً مضاداً للخطاب العلني بالمعنى الذي يقصده جيمس سكوت،⁶ حيث يوضح هذا الموقف أن ثمة ثقافة خاصة تنمو لدى الخاضعين، وهذا الخطاب المستتر هو مكان مميز ينطلق فيه الخطاب المهيمن عليه والمضاد والمنشق، وكلما زادت هذه السلطة بطشاً بالجماعات المهيمن عليها، تتشكل ردود فعل مضادة تنتج ثقافة تحتية؛ وفي لحظة تاريخية محددة تحدث الثورة وتكون فجائية، وهذا ما تعجز عنه الحركة السياسية المتناسقة والمنظمة الساعية نحو مشروع اجتماعي واضح من فعله أو فهمه. هذا العمل الارتجالي أو العفوي، يركز على شبكات مجتمعية، وهي شبكات أصيلة منغرس في المجتمع، وتنمو بدرجة من الاستقلالية الذاتية بعيداً عن النخب الحاكمة التي تعمل على إنشاء ثقافة مضادة للثقافة الرسمية. وتأخذ تعبيراتها مظاهر عديدة، منها: العزوف عن السياسة حتى حد اللامبالاة؛ وربما يجب اعتبار هذه المظاهر أفعال مقاومة، بحيث أن هذه الممارسات لا يمكن أن تترجم إلا عبر خلفية من تراث شعبي وتفاهم واستياء شعبي داعم له. فعلاقتنا القوة والكلام جزآن حميمان وأصيلان من التراث الاجتماعي. ولذا، فإن الصمت مقاومة، وتجرى عادة تسمية هذه الشريحة بـ«الأغلبية الصامتة» بمنطق بوديار (Budiard)،⁷ أو بتصور بورديو (Bourdieu)؛⁸ أي باعتبارها «طبقة جامدة» يتحدث باسمها، وهذا يظهر لنا بوضوح أن ثمة هوة بين التراث الشعبي الشامل العلني، وبين الموروثات الشعبية المخفية بالمعنى الذي يستخدمه سكوت.

5. Lefebvre Henri, La Production de l'espace, Anthropos, Paris, pp. 88-89, 1974

6. Scott James, La domination et les arts de la résistance, Fragments du discours subalterne, Paris, Éditions Amsterdam, 2008.

7. Baudrillard Jean, Le Système Des Objets : La Consommation Des Signes, éd. Gallimard, Paris, 1968.

8. Bourdieu Pierre. Langage et Pouvoir Symbolique, Paris, Seuil, 2001

إذن، هذه الأحداث هي بمثابة دعوة لنا كعلماء اجتماع عرب لإعادة الاعتبار للحياة اليومية كمدخل لقراءة الظواهر الاجتماعية، فهي التي تدفع وتختلف حسب حاجات الجماعة المحكومة، وتؤدي بمنطق التحدي الرمزي الخفي الذي يمكن أن يستمر للحظة التي يصبح فيها قادراً على إحداث تحدٍ علني للنظام القائم، أي انطلاق الشرارة، ولقد مورس هذا في أكثر من بلد عربي، والتي تعزى إلى تفسير سببي إلى نقطة البداية. ثمّة إجماع منهجيّ على تبني تفسير سببيّ يحيل الثورة بكلّيتها كعلة أو نتيجة، وإلى نقطة بداية بما يتناسب وأي تفسير سببي يوضع كما هو الحال بالنسبة للثورات الأخرى في العالم، من خلال نماذج الثورات الاجتماعية المختلفة (ثورة الطلبة في 1968 بفرنسا)، و(انتفاضة الجزائر 1988)؛ ... الخ، التي بدأت جميعها بمطالب احتجاجية محددة، ثم تمددت لتشمل قضايا مجتمعية أخرى، وتمثل في الكثير من الحالات بداية شرارة لثورات عامة، تكون لها آثارها الاجتماعية والسياسية، وهذا ينطبق على انطلاق «الثورات العربية» الحالية، مثل «انتحار الشهيد» محمد البوعزيزي في تونس، وحركة 6 أبريل، وشباب 25 في مصر ... إلخ.

بناءً على ما سبق، فإن كل أشكال المقاومة المقنعة تمهد لإحداث المقاومة الظاهرة وأشكال الاقتناع في النزول إلى الساحات العامة، كما حدث في حالات ميدان التحرير في القاهرة، وشارع بورقيبة في تونس ... إلخ. إن هذا المنحى يؤدي مؤداه إلى أن ثمة حياة مزدوجة تطور بها الجماعة أسلوبها، ولغتين عامة (للعن)، وخاصة (للخفي)، وتاريخين (رسمي) وغير رسمي، يضاف إليها إرث منقول من الأغاني والنكات والشعر ... إلخ. وهذا ما لا تتنبأ به العلوم الاجتماعية، ولم تستشرف الحدث، ولم تكشف لها الطاقة الشعبية التي كانت موجودة في المعتقدات والممارسات والتجارب والخبرات المنقولة، والتناقلات العابرة للأجيال التي انفجرت في لحظة تاريخية زمكانية محددة.

ثالثاً. إعادة تملك الفضاء الاجتماعي العربي

تقدم لنا الثورات العربية المعاصرة نماذج نستطيع أن نقرأ فيها فكرة إعادة تملك الفضاء العام الذي كان حكراً على أجهزة القمع البدنية والأجهزة الأيديولوجية الأخرى، وإقحام المخصص (الخاص) وهيمنته على الفضاء العام. وهذا الفضاء ليس مكاناً مادياً فحسب، بل هو أكثر من ذلك، ويشتمل على معانٍ ومحتويات ثقافية عدة. ومن مبادئ الفضاء العام، إمكانية أن يشارك الجميع في بناء مشروع مجتمعي يكون مرتبطاً

بحاجة اجتماعية، كالمطلب الاجتماعي للديمقراطية، أو الاجتماعي المطلبي اليومي، أو لتعميم الحريات. وهناك تصورات ترى أن ثمة غياباً للفضاء الاجتماعي العام في السياق العربي؛ ولكن المتتبع لتاريخية هذه الفضاءات الاجتماعية في التاريخ الاجتماعي العربي - الإسلامي، يجد العديد من الظواهر التي تُظهر حضوراً وممارسات؛ كالثورة التي حدثت - على سبيل مثال - بعد حريق الأزهر بمصر العام 1798. ويمكن لنا في هذا السياق، اعتبار الجامع كمكان انطلاق للحراك الاجتماعي الذي قد يُفسر أنه في السياق الحالي إعادة اعتبار للفضاء العام، ولكن المكان هنا ليس المسجد الذي هو عبارة عن مؤسسة دينية بامتياز؛ ولكن المكان كجامع، حيث يمكن اعتبار الجامع مؤسسة أقرب إلى فسحة أرحب للتشاور في الرأي العام، وهو ليس حكراً على المسلمين.⁹ وتُظهر لنا الأحداث في دمشق والقاهرة والإسكندرية - في بداياتها - أنه تم التعامل مع الجامع كفضاء مجتمعي يجمع الطوائف المختلفة، وليس كما تروج الجماعات الإسلامية بأنه دليل على طغيان نزعة التدين الإسلامي.

هذا الفضاء العام شهد تحولات عديدة في التاريخ الاجتماعي العربي، من «سوق عكاظ» إلى بعض الحمامات، مروراً بالتغيرات التي حدثت على الفضاءات المدنية الحديثة؛ وعمليات تحويل العام إلى خاص، وسطوة الإشهار والدعاية على الرصيف والشارع¹⁰... إلخ. إن أحد التعبيرات التي يطلقها الناس هو دعوة ورغبة في استعادة الشعور بالكرامة، فالكرامة هنا هي معطى شخصي وفي الوقت نفسه معطى عمومي، ويعمل على إحقاق الحق، حيث يظهر لنا في العديد من شعارات الناس والجماعات الديناميكية في الحركات الاحتجاجية العربية، ولذا فإن القاسم المشترك هو الكرامة، أو ما يتم التعبير عنه محلياً في بعض البلدان مثل تونس وبلدان المغرب العربي بالحقرة؛ حيث أن كلمة «حقرة» تذكرنا بفكرة الاعتراف الاجتماعي بالمعنى البورديزايني للشريعة الاجتماعية. لغويا: حَقَرَ الشَّيْءَ يَحْقِرُهُ حَقْراً ومَحْقَرَةً، وَحَقَارَةً واحْتَقَرَ واستحقره: استصغره ورآه حقيراً، وَحَقَّرَ الكَلَامَ: صَغَّرَهُ، وَرَجُلٌ حَقِيقَرٌ: ضعيف. «الحقرة»، إذن، بنية اجتماعية ثقافية وليس مجرد شعور آني.¹¹ وهي كذلك مواقع اجتماعية ترشح بعلاقة هيمنة بمنطق بورديو (Bourdieu)، حيث يرى أن أفسى السلطات وأقصاها أن تنزع عن الذات البشرية إنسانيتها، وأن تنكر

9. النيهوم، الصادق. محنة ثقافة مزورة، صوت الناس أم صوت الفقهاء، بيروت: رياض الريس، 2000.

10. بوغيزي، محسن. السيمولوجيا الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

11. تريمش، ماهر. «الاحتقار والاحتراق ملاحظات في إيقاع الثورة في تونس»، مدونات إيلاف.

عليها الاعتراف¹² بكيئونها؛ إن الأفعال الاحتجاجية، مثل ظاهرة الانتحار حرقاً، أفعال سياسية ثورية، فالانتحار في الفضاء العمومي وأمام مؤسسات ترمز إلى السلطة التي اخترقت الفضاء العمومي الذي كانت تحتكره أجهزة البوليس فكرياً وثقافياً وأكاديمياً وإعلامياً ومالياً وأيديولوجياً وحزبياً، له دلالات عديدة حيث إن الانتحار حرقاً، حرق بالخاص -الجسد- للفضاء العام المدنّس، هو بمثابة تطهير للخاص والعام معاً.¹³ وكما يقول باسكال (Pascal)، «أريد أن أقول لك ذلك في وجهك لكي يكون له وزن»، أو بتعبير الخطيبي بمثابة «علامة اجتماعية».¹⁴

إن الظواهر المختلفة التي تتجلى صورها في الحركات الاحتجاجية العربية، والتي تعبر عن نفسها في الشارع لتعيد الاعتبار للرأي العام العربي الذي سماه بعض من متخصصي العلوم السياسية الغربية بـ«الشارع العربي» وكأنه ظاهرة ثقافية عربية، والذي أثبت قدرته على تملك الشارع وأسقط بلا رجعة الفكرة الاستشراقية القائلة بأن ظاهرة الشارع العربي تهرب من نموذج الحداثة وتخرج عن السياق الكوني - إنما هي ظواهر محاكاة وبل استحضار لبعض «شعارات الربيع العربي» في كل من إسبانيا وفرنسا واليونان،¹⁵ وقد جاءت لتعيد التأكيد على فكرة كونية الاحتجاج في الفضاءات العامة. ولا ندعى هنا التعميم، وندرك أن لكل مجتمع عربي تواريخ خاصة وملامح مختلفة لعمليات تشكل نخبها ومستوى تعليمها وأوضاعها الاقتصادية التي تختلف من بلد إلى آخر، ولكن من الممكن إيجاد بعض القواسم المشتركة التي نقدم بعضاً منها هنا.

ثورات وحركات تقودها مجموعات شبابية متعلمة مسيحية ومسلمة، شعارات مكتوبة بلغة أقرب إلى الناس، موجه بعضها لمخاطبة الكونسي المعولم، وليس تنفيذاً لتعليمات أدوات الاتصال الحداثية التي تقودها مؤسسات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والمنظمات غير الحكومية صاحبة الدروس ما بعد الاستعمارية (ما بعد الكولونيالية). وهو ما يؤكد الحضور الكثيف («للشباب») كموضوعة وكمقولة

12. Bourdieu Pierre, Ce que parler veut dire, L'économie des échanges linguistiques, Paris, Fayard, 1982.

13. تريمش ماهر، مصدر سابق.

14. الخطيبي، عبد الكبير. الاسم العربي الجريح. ترجمة: محمد بنيس. تقديم: رولان بارت، بيروت: دار العودة، 1980.

15. خرج آلاف المتظاهرين في إسبانيا في شهري أيلول وتشرين الثاني 2012، وشباط 2012 في اليونان، للاحتجاج على السياسات الاجتماعية والاقتصادية لحكومات بلادهم، وقد لوحظ مجموعة من الشعارات التي تحاكي شعارات ميدان التحرير وشارع بورقيبة، وعلقت الصحافة الأوروبية في حينها أن ثمة انتقالاً للشارع العربي إلى الشارع الأوروبي.

في البناء الدلالي لهذا الخطاب (الخطابات). ويُسقط سيطرة الكليشيهات والقوالب الجاهزة والنمطية على تمثلاتنا الجماعية، التي كنا نصدرها على الكثير من الظواهر السياسية والاجتماعية.

من منظور آخر، فإن ما يحدث في الفضاءات الاجتماعية العربية، يتوافق مع رؤى كاستلز،¹⁶ الذي يرى فيها سبيلاً لتملك الفضاء الإعلامي في الفضاء العام، وتعيد الاعتبار للرأي العام العربي. كما يظهر لنا أننا أمام حركة اجتماعية بفاعلين جدد، وشعارات جديدة، ومطالب جديدة، والفاعلون فيها هم أساساً من الذين ليست لهم خبرة في العمل السياسي بالمعنى الاحترافي، وأهمهم شباب الـ«فيسبوك»، والمدونون، وفنانو الراب، والعاطلون عن العمل، وهذه الحركة الاجتماعية تظهر لنا فشل السياسات الدولية لدول ما بعد الاستقلال في العالم العربي ونماذجها الاجتماعية والاقتصادية. كما أننا أمام نمط جديد يختلف عن نماذج كاراكيل (Thomas Carlyle) الذي يرى أن البطولة هي نمط للاستلهام. ومن المؤكد أن الفضاء الافتراضي لا يصنع وحده الحركات الاحتجاجية، ولكنه يساهم فيها مساهمة كبيرة، ويعطيها الشرعية المطلوبة، ويعطيها كذلك لغة جديدة، ففي تونس - كما هو الشأن في مصر - كانت أغلب الشعارات آتية من ابتكار الأفراد وإبداعاتهم، ويمكننا تسجيل غياب واضح لشعارات مستهلكة أو مشحونة أيديولوجياً - على الرغم من حضور الأيديولوجيا - كما سأحاول أن أوضح ذلك في المحور الثاني. أما فيما يخص رمزية الفضاء العام، فقد تم تجاوز الرمزية في بعض الأماكن كما حدث في مدينة سيدي بوزيد بتونس¹⁷ مسقط رأس محمد بوعزيزي؛ حيث أنزل المواطنين تمثالاً وكتبوا شعارات بجانبه لا نريد تماثيل، نريد تحقيق مطالب بوعزيزي بالشغل / «الخدمة» والكرامة.

لكن هذا المشهد تغير تدريجياً في أكثر من بلد عربي، وبخاصة في ليبيا وسوريا، حيث تدخلت مجموعات مسلحة محلية وجماعات أخرى معولمة بدعم خارجي، وعملت على تغير هذه المعادلة، بل وحدثت من قدرة المجموعات الشبابية والمؤسسات الأهلية المعارضة من التدخل في الصراع القائم على الأقل في سوريا وليبيا، وبشكل أقل من خلال تهميش القوى المختلفة في مصر لصالح ثنائية الصدام بين المؤسسة الإخوانية والمؤسسة العسكرية.

Manuel Castells, L'ère de l'information. Vol. 1, La société en réseaux, Paris, 16 Fayard, 1998.

17. انظر: اليوسفي، هالة. «ورقة مقدمة لمؤتمر نهاية التاريخ»، جامعة بيرزيت، 2011.

كذلك يمكن لنا إضافة قاسم مشترك آخر هنا، وهو الريف كمصدر للثورات والحركات الاحتجاجية الحالية، حيث نجد أن جل الاحتجاجات والثورات العربية قد خرجت من الريف والمناطق الداخلية كما هو الحال في تونس، وليبيا، ومناطق ريف دمشق، وحتى في نموذج العاصمة كالقاهرة، فإن مجموعات كبيرة من القواعد الشعبية هي من فقراء المدن والمنحدرين من أصول ريفية.

أولاً. الخطابات الأيديولوجية الجديدة وعلاقتها بالحياة اليومية

نسعى في هذا المحور إلى فهم تمثيلات الخطابات المختلفة: اليومية المقابلة، المضادة، المعيدة لإنتاج الخطابات الأيديولوجية الجديدة، التصورات العلائقية بين المكونين. كما نسعى إلى تفحص قدرة البني الاجتماعية الثقافية لإنتاج اليومي، وعلاقة ذلك بالاستعارات المختلفة من المحددات الأيديولوجية بأشكالها المختلفة الدينية، والعلمانية، والحداثيّة... الخ؛ وتأثيرها على «العقل الجمعي» وعلى «الوجدان الجماعي»، من خلال فهم تشكيلاتها ومرجعياتها وآليات عملها. وتشخيص الخطابات اليومية وعلاقتها بالخطابات الأيديولوجية المؤسسة في «الانتفاضات» و«الثورات» العربية المعاصرة؛ وآليات تشكل هذه الخطابات ومرجعياتها، وأشكال التعبير عنها في الحياة الاجتماعية العربية اليومية، من خلال الفضاءات العامة المنتجة لهذه الخطابات، كما في الشوارع والأحياء. كما سنحاول رصد العناصر الأساسية المكونة لبنية الخطاب الأيديولوجي، باعتبار أن الأيديولوجيا تجعل من المصلحة الاجتماعية ومن الفعل الاجتماعي معياراً لصحة الفكرة. وعليه، سنقوم بقراءة بعض جوانب الحياة اليومية، كمسعى إلى تفكيك الظاهرة الاجتماعية، على اعتبار أن الغموض خاصية من خاصيات الحياة اليومية، حيث لا يزال اليوميّ الأكثر عموميّة والأكثر تفرّداً، والأكثر اجتماعيّة والأكثر فردية، والأكثر بدهاءة والأحسن اختفاءً.

نقصد باليومي¹⁸ تحليل الحياة اليومية وتمثيلات المختلفة الأبعاد لهوية الفاعلين الاجتماعيين؛ من أجل تحليل السلوكيات، وتحديداً فهم العلاقة بين الصنفيات الاجتماعية المشرعة اجتماعياً، والتمثيلات الذاتية التي يعبر عنها الأفراد فيما يخص مكانتهم الاجتماعية.

18. يعنى بالفرنسية: Quotidien: de tous les jours، كما أنه المعنى نفسه تماماً الذي يحمله اللفظ في الإنجليزية: quotidian : recurring every day.

وتقتضى قراءة سوسيولوجيا الفاعلين، الاهتمام بالفعل الذي يركز على مشروع طوعي مطور ذاتياً، وإظهار مجموعة من الممارسات الفردية والجمعية من خلاله، والتعامل معه باعتباره مجتمع الدلالات والرموز¹⁹ كما يقول بيرك (Berque)؛ وتفعيل هذه الرؤية بالنسبة للقضايا المطروحة في الحياة العامة وفي الحياة اليومية للأشخاص. ومحاولة الاقتراب، سوسيولوجياً، من ظواهر تم تهميشها، مستعيرين ما يعبر عنه ريكور إنه «إذا تحقق الخطاب كله بوصفه واقعة، فيجب فهم الخطاب كله بوصفه معنى»،²⁰ ويقول آخر، فهم الأبعاد العفوية في الفعل الإنساني والاجتماعي. لهذه الحرية الإبداعية حضور ضمني في الواقع الاجتماعي لدى جريفيتش (Gurvitch)، وتمثل إحدى العناصر المشكلة للواقع الاجتماعي نفسه.²¹ يشكل هذا اللاموجه أو العفوي بمنطق توران²² (Touraine)، مجالاً للإبداع؛ أي الحرية في الفعل الإنساني التي تحوّل الإنسان الاجتماعي من عون (Agent) إلى فاعل (Acteur)، والتي تفرق ضرورة صياغة تمثّل سوسيولوجي جديد للحياة الاجتماعية بعودة الفاعل على مختلف أصعدة الحياة الاجتماعية في الخطاب السوسيولوجي. فالفاعل يجب تعريفه بالمسافة الفاصلة التي يتخذها إزاء قدرته على السيطرة وتحويل العالم، أكثر منه بهذه القدرة نفسها؛ أي أنّ المسافة الفاصلة التي تتخذها الذات بالنظر لتنظيم المجتمع، يجب ألا تجعله منغلقاً على ذاته، بل تهيب عودته للفعل وحمله على استثمار نفسه داخل حركة اجتماعية أو داخل تجديد ثقافي، وبالتالي ينتقل التحليل من البنية والقيم والمعايير إلى المجتمع وأدوات الضبط والمراقبة الاجتماعية؛ ومن الاستبطان إلى التماثلية ومن الفاعل والفعل الاجتماعيين.

كما أنه يحيلنا إلى أشكال الرفض والمقاومة التي تتخذ أشكالاً عديدة، وتبني استراتيجيات مختلفة. يقع العفوي إذن كما يقول لوفيفر (Lefebvre)²³ في عمق اليومي. فغياب هذه الأشكال، يعني أنّ «شيئاً ما أساسياً يتغيّب»، والعفوية والتلقائية كما هو معروف من الاجتماعي، لكنّها لا يمكن أن تكونه، فهي ليست سوى عنصر منه في مستوى من مستويات الاجتماعي. والتساؤل هنا هل اليومي والعفوي مجرد من الأيديولوجيا؟ وهذا ما سنمحصه.

19. Berque Jaque, L'Islam au défi. Paris: Gallimard, 1980, p. 307.

20. Paul Ricoeur, Du texte à l'action. Essais d'herméneutique II, Le Seuil, 1986.

21. Gurvitch Georges, Déterminismes et liberté humaine, 1955, p. 94.

22. Touraine Alain, Le retour de l'acteur, Fayard, 1984, p. 16.

23. Lefebvre Henri, Critique de la vie quotidienne, Paris, Cresset l'arche, 1958, p. 220.

لقد اعتقد الكثير من الباحثين أن الأيديولوجيا قد ماتت، وأنا نعيش في مجتمعات ما بعد الأيديولوجيا، فقد ظهرت فكرة نهاية الأيديولوجيا بشكل قوي في خمسينيات القرن الماضي، مع ميلاد المجتمع الاستهلاكي في أمريكا، ما دفع مجموعة من السوسيولوجيين الأمريكيين والأوروبيين، وتحديدًا (Bell) الذي كتب آنذاك كتابه الشهير (The end of Ideology)، إلى التنبؤ باختفاء الأيديولوجيا. ولكن سرعان ما أثبتت الصراعات الاجتماعية والسياسية في كثير من أنحاء العالم، أن الأيديولوجيا استحضرت على الدوام في أمريكا اللاتينية وثورة مايو/أيار 1968 في فرنسا وأمريكا... الخ. وتظهر لنا فكرة «نهاية الأيديولوجيا» كمجرد فكرة طوباوية تعبر عن تخيلات غير واقعية. وحتى الحديث عن أيديولوجيات النهايات مثل «نهاية التاريخ»، و«نهاية المقدس»، و«نهاية الإنسان»، هي بحد ذاتها ضروب من الأيديولوجيا أيضاً. لأن الأيديولوجيا لا تموت، بل تبدل جلودها على الدوام، وكما هو معروف فقد سادت في الغرب أيديولوجيات قوامها الرؤية الدينية، ولكن مع حلول العصور الحديثة سطح نجم التقنية، ولكن لا يعني هذا غياب المقدس والديني، فقد اختلطت الأيديولوجيات العلمانية والدينية في أكثر من شكل في المسيحية، وفي اليهودية، وامتزج فيها ما هو ديني وروحي بما هو دنيوي ومادي.

ثانياً. الأيديولوجيا والبروباغاندا (الدعاية المضللة) (Propagande)

لفترات طويلة، ساد الاعتقاد أن الأيديولوجيا والبروباغاندا²⁴ سمات تخص مجتمعات بعينها، وتم استبعاد هذين المفهومين من عمليات التشخيص المرتبطة بالمجتمعات المهيمنة «الغربية»، ولكن على العكس تماماً فإن منظومتي الأيديولوجيا والدعاية المغرضة، ما زالتا حاضرتين في المناقشات والمجادلات العامة العالمية التي ينتجها العالم المهيمن -الغربي- والتي تظهر في مجموعة من الممارسات مدعية حياديهما للتلاعب بالرأي العام. كما يظهر لنا ذلك في عمليات التأريخ السياسي في القرن العشرين، وتبين لنا أنها عبارة عن نماذج لتداخل الأيديولوجيا وممارسة الدعاية السياسية. ولقد تم تغليفها من خلال التركيز على استعراض التحولات الوهمية والمواقف الشخصية للفعاليات الاجتماعية المختلفة وفقاً لما يكشفه انسارت²⁵ مثلاً عن أن فكرة تحييد الدين في

24. نستخدم كلمة بروباغاندا لوصف الدعاية بممارسة غير شريفة ومهزلة للحقائق لأغراض التلاعب بالرأي العام.

25. Pierre Ansart, «De l'idéologie à la propagande», les cahiers psychologie politique numéro 12, Janvier 2008.

المجتمعات الغربية هي بحد ذاتها فكرة طوباوية، وحتى إن لم تأخذ الأشكال نفسها في العالم العربي- الإسلامي، ولكن لها حضور ثقافي، حتى وإن تراجعت الفكرة كحضور على مستوى الخطاب، الأمر الذي يدحض فكرة أسطورة اختفاء الأيديولوجيات. هذا التغيير يظهر علاقة وطيدة بين البروباغاندا والأيديولوجيا، ويمكننا التعرف عليه اليوم في المجتمعات التي تأهلت باسم الديمقراطية، والسؤال الذي يفترض أن نطرحه الآن: كيف يمكن التعرف على وضع الواقع المعاصر للأيديولوجيات والتحقق من صحة التمييز بين الفكر والدعاية؟²⁶ ويعبر عن هذا من خلال تنامي الأيديولوجيات الدينية، والأيديولوجيات الأمنية العالمية التي هي ضرور من الأيديولوجيا والبروباغاندا. إن الأيديولوجيا والدعاية المشوهة (بروباغاندا) (Propagande) عبارة عن بنية منظمة ومهيكلية بالمعنى الفوكوي (Foucault).

إن الاستخدامات المعاصرة لهذه الخطابات تقترب من بعضها البعض- الأيديولوجيا والبروباغاندا (Propagande)- فمثلاً، في المجتمعات الغربية التي تتسم بسيادة المنطق الأمني المراقبي، يجعل اليومى يتقاطع مع الأيديولوجي، فعلى سبيل المثال، عند الإعلان عن وجود مخاطر تتهدد الأمن والسلام ببلد ما، تستحضر كل عمليات الدعاية المضللة لصنع عدو خارجي. إن عمليات تشكل الأيديولوجيات السياسية المعاصرة، تثبت لنا أنها جزء من الأساطير السياسية المؤسسة الحديثة. ولذا، فإن عملية الدعاية الأيديولوجية هنا، تأخذ طابع السمات السياسية العامة في ظل نظام ديمقراطي؛ دون الحاجة لإعادة إنتاج العنف المتأصلة التي تظهر في الأنظمة الشمولية.²⁷ إن استثمار الغرب لحقوق الإنسان هو استثمار أيديولوجي، ومنظومة حقوق الإنسان لها طابع أيديولوجي، وجل عمليات تحفيز الاستهلاك والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية هي جزء من منظومة خطابية يتم توظيفها كأيديولوجيا توحيدية للسوق، أو كأداة للهيمنة السياسية على المستوى العالمي. وعليه، فإن التمثل الأيديولوجي الجديد يتمص انتشار أفكار العولمة، والنظام العالمي الجديد، و«أيديولوجيات الإسلام السياسي» التي تتضمن نوعاً من التركيز على البعد السياسي للدين في مقاومة التفاوت الاجتماعي الداخلي، ومقاومة أشكال «الغزو الثقافي»، الذي يشبه إلى حد ما انتعاش مظاهر الأصولية اليهودية، والأصولية المسيحية، وعودة المقدس في الغرب.

.Ibid .26

.Ibid .27

ثالثاً. حضور الأيديولوجيا في السياق العربي الانتفاضي الحالي

وفقاً لهذا المنحى، سنقوم بفحص حضور الأيديولوجيا في السياق الانتفاضي العربي الحالي،²⁸ الأمر الذي يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات: هل نحن أمام ما يراه «باديو»²⁹ بأنه «أشكال تتقاطع مع منطق الدولة الحديثة في «ديمقراطيتها المزيفة» أو «اقتصادها الاستهلاكي»؛ أم نحن أمام محاولة لتفكيك الإرث الاستبدادي الآتي من البنى الثقافية والمجتمعية والدينية وتحويلها لذوات فاعلة؟ وإذا كانت كذلك، ما هي المرجعيات المؤسسة لهذه الذوات؟ ثم كيف يتم التعبير عن هذه الذوات في الخطاب اليومي؟ إن المتتبع للتعبيرات الآتية من الشوارع العربية، ومن الساحات، ومن المساجد، ومن الأرياف، يجد أن العديد من التعبيرات التي يطلقها الناس عن «الحرية» و«الكرامة» وإنهاء «الحقرة»، تكشف لنا عن آليات استدماج المعيش اليومي «الضيق» الحيواني مع الخطاب المُنخَب وآليات التقاطع والقطيعة معه في قضايا/شعارات (الحرية والمساواة والعدل والخبز والشغل، وكذلك في قضايا العروبة والتحرر والقومية والتدين والحرية العامة وشعارات الدولة المدنية، والمحاكمات الشعبية، وحرية الاعتقاد وما يتبعها من حرية التعبير في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعيين)، فتأتي التعبيرات هنا صوراً منبثقة عن الحياة اليومية لتقدم لنا، بكليتها مجتمعة، قراءة سيميولوجية (دلالية) للحياة اليومية؛ كصور منبثقة تقدم، مجتمعة، بدورها، قراءة سيميولوجية للحياة اليومية؛ وأشكالاً منبثقة عن الحراك الحالي، تقدم بدورها، مجتمعة، قراءة جديدة يطغى عليها الانغماس الآني في المحلي والقطري والانعزالي والطائفي والمذهبي.

لا تخلو الخطابات السياسية لقوى ما بعد 2011 من قراءات وتحليلات «أيديولوجية» و«غوغائية»، بمختلف أنواع الشعارات الوطنية، والمحلية، والدينية، والقومية، التي توظف لصالح الاصطفاف الذي لا يزال فاعلاً في علاقات القوة لأحزاب السلطات الجديدة في مصر، وتونس، وليبيا؛ ويدفع باتجاه انقسام يتخطى البعد السياسي والصراع على السلطة، ليطال جوانب أعمق وأبعد من ذلك؛ كإعادة إنتاج وتوزيع السلطة وتوازنها. ومع تغير طبيعة الخطابات تتغير معها الهويات المحلية. ويظهر في بعض الحلقات المجتمعية العربية الحالية تغليب الولاءات الفردية على الولاءات الجمعية،

28. قدمت أفكار من هذه الورقة في مؤتمر مواطن الثامن عشر، أسئلة الثورات العربية في نهاية عامها الثاني 21-22 أيلول 2012.

29. Alain Badiou, Tunisie, Egypte : Quand un vent dest balaie l'arrogance de l'Occident, Le Monde 18.02.2011.

ويعود ذلك لعوائق ذهنية مرتبطة بطبيعة النظم السياسية لما قبل 2011، التي ارتكزت على تهميش المشاركات في صنع القرارات الرسمية العربية. وبفعل هشاشة الانتفاضات وتغيراتها الديناميكية المتبدلة حسب التغيرات المتسارعة وارتباطها بالصراع بين المكونات الاجتماعية التي تحاول إعادة رسم الخريطة الاجتماعية والسياسية لكل بلد عربي؛ تراها تارة تحاول أن تخلق تحالفات («طائفية» أو «جهوية/مناطقية»)³⁰ وتارة عن طريق استحضار خطابات («وطنية طهرانية» - كالمصرنة مثلاً- وتارة أخرى تحاول التركيز على البعد السياسي للدين في مقاومة التفاوت الاجتماعي الداخلي، ومقاومة أشكال «الغزو الثقافي».

تعيش هذه المجتمعات حالة توتر وتمزق بين ديناميكيتين موضوعيتين كبيرتين تتجاذبان وتخترقان كافة مستوياتها وقطاعاتها: «المحلية»، «القطرية» والقضايا المطالبة المرتبطة بالمواطن وحقوقه، وبين القضايا العربية الأساسية، وعلى رأسها قضية فلسطين؛ قضية العرب الأولى. وتتعايش فيها خطابات تحويل أساليب الحكم، وعلاقة السلطة بالمواطن، ومستلزمات نقلها من إطارها التقليدي القبلي، أو العرقي، أو الولاء الثقافي، إلى أسلوب حكم عصري يقوم على المحاسبة والشفافية، والدستور والانتخابات الحرة، وحرية الرأي،... الخ، التي هي تعبيرات أيديولوجية بامتياز، وأقل ما يمكن القول عنها إنها أيديولوجيات مهيمنة؛ ومن الواضح أن المجتمعات العربية تشهد معارك أيديولوجية في ساحات القاهرة وتونس وبنغازي.

على مستوى الهوية والرموز الوطنية، كما حدث في تونس مثلاً، تظهر دراسة ليلي دخلي³¹ أن الصراعات لا تدور فقط على الشعارات، بل على «مركزية الوطن»، وفكرته، وتمثلاته، والهويات المرتبطة به، حيث غدا الصراع على مستوى الخطاب ينتج على ضرورة النضال من أجل «الحفاظ على الوطن»، حيث تسرد لنا دخلي أن أحد التعبيرات المنتشرة في شوارع تونس، مثلاً شعار «لا ولاء إلا لتونس»، الذي مولته شبكات أهلية تونسية، تعرض للاستبدال من قبل مجموعات يعتقد أنهم من السلفيين،

30. نتمس هذا في الصراعات التي تلت في ليبيا بين إعلانات استقلال إقليم برقة، وتفجر الصراعات القديمة بين بنغازي وبين مناطق طرابلس، بسبب هشاشة فكرة الدولة، لمزيد من القراءات، انظر: عبد الله بلقزيز، هشاشة الدولة والمجتمع، الدولة والمجتمع؛ جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

31. دخلي، ليلي. «أين المصلحة الوطنية ومن يستخدمها»، جدلية، بتاريخ: 9 أيلول، 2013.

Où est l'intérêt national et qui le sert.

ووضع محله شعار «لا ولاء إلا لله»، كما أن الساحات العامة، وحتى الحفلات الفنية، تشهد مشاهد غير مألوفة كالتلويع بالعلم التونسي مثلاً أثناء حفلة للفنان التونسي لطفى بشناق، وكان الصراع الحالي الدائر بين الفرقاء هو حول هوية تونس الذي يعتبر العلم التونسي أحد تعبيراتها.³² وفي السياق نفسه، فقد تحولت حادثة الاعتداء على ضريح بورقيبة وصورته «كأب لتونس الحديثة»، مجالاً لهذا الصراع حول هوية تونس الحديثة؛ حيث بث التلفزيون التونسي، الثلاثاء، صوراً لعمليات تخريب استهدفت قبر الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الحديثة بعد استقلالها عن الاستعمار، في محافظة المنستير. وتتهم التيارات الحداثية والعلمانية في تونس، التيارات السلفية والإسلامية المتشددة بسبب عدائها لبورقيبة بسبب نزعته الليبرالية والحداثية، واتهامه بتغريب المجتمع التونسي، وطمس هويته الإسلامية. لقد امتزج العنف الدائر حالياً بعناصر التنافس والصراعات الأيديولوجية، والجيلية، والطبقية، والجهوية/المناطقية، والعرقية، والحزبية، واللغوية... الخ. وهو مرشح للاستمرار حيناً؛ لأن الثورات والانتفاضات تحتاج إلى وقت طويل لتحدث تغييرات وتخلق تعاقدات اجتماعية جديدة، ولتستهض أسساً جديدة تقوم على التشاركية والمواطنة لا على المحاصصة، وتغير قدرة المجموعات الضاغطة الجديدة على التأثير على أشكال صنع القرار في نظم ما بعد 2011، وعلاقتها الدولية، ومآل التوازنات الجديدة، وصعود شرائح وتيارات اجتماعية جديدة.

نحن أمام مجتمعات حداثية بمنطق بوديار؛³³ أي أن المجتمعات العربية المعاصرة فقدت تلك «الشحنة الأيديولوجية الدافعة، المرتبطة بالعقل والتقدم، فتضحى مرتبطة باللغة الشكلية للتغيير حيث ان الحرية فيها شكلية، والشعب يصبح جمهوراً». وبعد أن كانت الحداثة هي ديناميكية التقدم أصبحت بالتدرج، وببطء، حركية العيش الرغيد، وأسطورتها تعني التجرد المتعظم للحياة السياسية، والاجتماعية، التي تختزل الحداثة في إطارها لتصبح مجرد ثقافة لما هو يومي). وينطبق حال هذا التداخل الأيديولوجي مع اليومي في حالة لبنان، حيث أن الخطاب السياسي اللبناني³⁴ ما زال ينتج بقراءات وتحليلات «مطيقة» و«متمذهبة» و«مقنعة» بمختلف أنواع الشعارات الوطنية

32. ملاحظات شخصية بالمشاركة، أثناء حفل الفنان التونسي لطفى بوشناق بمهرجان قرطاج الدورة 49 من 12 تموز - 17 آب 2013.

33. بوديار، مصدر سبق ذكره.

34. عماد عبد الغنى. طرابلس على خط النار: الربيع العربي ولبنان، معهد الدراسات العربية، 22 نيسان 2013: Studies.Alarabiya.net

والقومية التي توظف لصالح الاصطفاف الذي لا يزال فاعلاً (بين 14 و8 آذار)، ودافعاً باتجاه انقسام يتخطى البعد السياسي والصراع على السلطة، ليطل جوانب أعمق وأبعد من ذلك، تتعلق بإعادة إنتاج وتوزيع السلطة وتوازنها. يمتد الأمر إلى خطابات الفاعلين الجدد في الشوارع العربية، فالشبيبة العربية لديها خلفيات مؤدلجة مستبطنة؛ تقدم رواها العقائدية والبرامجية. حتى وإن كانت الثورة بدأت دون أيديولوجية، فإن عمليات الشحن الأيديولوجية تجري على قدم وساق؛ حيث تكشف لنا ذلك عمليات تغليب التدين الشكلي، و«الدعوات الجهادية»، وتغليب «المنطق الدعوى التكفيري» الذي، آنياً، هو سيد الموقف. وكذلك الحال لشعارات «أسلمة الدولة» و«أخونة الدولة»، يمكننا اعتبارها في المضممار نفسه، ضرباً من الأيديولوجيا الجديدة للفرقاء المختلفين، التي هي أقرب لشعارات منها لممارسات، لأن الإخوان المسلمين في مصر لم يستطيعوا حتى اللحظة «أخونة الدولة»، ليس لأنهم لا يتمنون ذلك، أو ليس لديهم خطط، ولكن لأن الدولة العميقة الناتجة عن النظام الشمولي المصري لم تسمح لهم، حيث أن المؤسسات الأساسية الدولالية ما زالت بيد أجزاء من الحرس القديم مثل المؤسسات الأمنية كما الجيش والشرطة، بل أيضاً في المؤسسات القضائية، وجرت عملية «شيطنة الإخوان»، ولعبت وسائل الإعلام بكفاءة دوراً أساسياً في شحن الناس وتحجيرهم ضد الإخوان، ما مهّد لقبول مجموعات كبيرة، طريقة الحسم العسكري عن طريق الجيش.

على نحو آخر، جرت في بلدان عربية عدة تحالفات لحظية؛ إما مع الشرطة كما حدث في المغرب واستحضار شعارات «البوليس سيرُ فحالك هذا الشى مشي دِيالك» «خاصتك»، مع بقاء الصراع مع المخزن- ارث السلطة في المغرب الأقصى؛ «التظاهر حق مشروع... المَخَزَن مَالُو مَخْلُوع/ «خائف»، أو في حالات أخرى تم التعامل مع الجيش، وبخاصة في مصر، باعتباره «حامياً للبلد»، بل أكثر من ذلك، فقد تمت إعادة إنتاج النموذج الشخصي لنموذج السيسي الذي يسوق له في بعض وسائل الإعلام المصرية بأنه ظل جديد لعبد الناصر. أخيراً، تظهر لنا أحداث الربيع العربي أيضاً فشل قوى اليسار العربي، حيث تظهر لنا نتائج الانتخابات في بلدان ما بعد 2011، أن هذه النتائج كانت لصالح الأحزاب الإسلامية، كما حدث في مصر والمغرب وليبيا واليمن. ومع ذلك، فإن الأدوات الأيديولوجية لم تمت، بل ما زال المناضلون الاجتماعيون اليساريون التقليديون ينعتون الفرقاء الآخرين بـ«الانتهازيين»، و«الظلاميين»، و«الرجعيين»... الخ.

الدلالات الثقافية للحضور الأيديولوجي

إذن، هذه البنية الثقافية الجديدة- القديمة الخاصة بـ الأيديولوجيا والدعاية في الشوارع العربية، اليوم هي بمثابة دعائم ووسائل، حيث تدعمها وتروج لها، بدرجات متفاوتة، آلاف المؤسسات، والمدارس، والجرائد، والمجلات، والمكتبات، ودور النشر، والمراكز الثقافية، ومراكز البحث، ودور إنتاج الفيديو والسينما، ومواقع الأنترنت. وهي اليوم تملك قنوات فضائية دعوية متخصصة، وحتى بعض القنوات الفضائية الإخبارية تصبح بعض برامجها أحياناً أدوات ومعايير للترويج. ولقد تحولت هذه الثقافة بالتدرج إلى ثقافة دفاعية دعائية، وتقوم باقتراح بدائل دون القدرة على تحقيقها في أمر الواقع، ولكنها تفعل فعلها على مستوى الحقل الخطابي وتأثيراته. وتظهر لنا تأثير هذه التعبيرات في التوجهات الرمزية للمجتمع، الذي يتجسد في الأنماط الاجتماعية للتمثّل (تمثّل الذات لذاتها وتمثّلها للآخر) وفي الممارسات، وكذلك في المؤسسات. ونلاحظ أيضاً تضخماً للخطاب القانوني في التعامل مع الثورة عبر إغراقها في تفاصيل البنود والفصول، وتشابك الإجراءات وتناولها سياسياً بـين، فيما يروج في منابر الإعلام قدرة الإخوان على المس بالاتفاقيات الموقعة، وإلغاء بنود التدخل في سيناء... الخ، وشكل المحاكمات والسجلات القانونية حول مبارك ومحاكمته وتبرئة أبنائه ثم إدانتهم. صحيح أنه لم تكتمل حتى اللحظة مشاريع الأحزاب التي أخذت زمام السلطة بلورة لمشروعها الثقافي والاجتماعي، وإلى لزوم ترجمته سياسياً ما بعدياً، لكن حتى اللحظة لم تستطع التيارات المختلفة خلق حالات سياسية أو مدنية جديدة بعد. وعلى الرغم من أن شوارع الثورات العربية لم تنتخب قيماً جديدة، أو أحكام الشريعة، أو دعوى الخلافة، أو بنية الحكم الرعوي، ولكنها تمثل بدائل متخيلة من قبل الشارع.

الأيديولوجيات الاقتصادية

أما على المستوى الاقتصادي البحث، وهو إحدى أهم المعضلات الأساسية، فلا يظهر لنا أن ثمة برامج اقتصادية جديدة تقوم على نماذج تنموية بديلة عن تلك التي سبقت بداية الأحداث في بلدان ما بعد 2011، وثمة وضوح لمعضلة التشغيل وتفشي البطالة ومشكلة الخريجين الذين كانوا وقود جزء كبير من الحركات المجتمعية الحالية، ولم تُقدم حلول بديلة للمشاريع الاقتصادية السابقة؛ بل في كثير من الأحيان جرى تعاضم «البرنة السوق»، ولا يبدو في الأفق أن ثمة توجهاً نحو استخدام نموذج يعمل على حل مشاكل البطالة والسكن، وتوزيع الثروات، وإعادة الخيرات، وتحفيز

الإنتاجية، واستدخال أنماط جديدة من الإنتاج، وإدارة الاقتصاد بعيداً عن تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهيمنة المشروعات الربعية الاقتصادية المعولمة على القطاعات الأساسية في بلدان ما بعد 2011. ويمكن لنا هنا سرد بعض الأمثلة على تداخل الأيديولوجي مع اليومي:

1. مدينة الدولة والطابع المدني

وصفت الانتفاضات بأنها مدنية، فلا ينبغي أن نأخذ ذلك فقط في معنى أنها سلمية، أو أنها علمانية، أو غير دينية، بل يرى البعض أنها مدنية بمعنى أنها انتهت الخلاف الأيديولوجي بين موقف علماني مضاد يقابله موقف مضاد. وهي مدنية بمعنى أنها تهتم بشكل المدنية، وتعيد للواجهة العلاقة الشائكة بين العلماني/ اللائيكي والديني، حيث يصبح الدين نفسه مؤسسة مدنية مثلما أن الحياة المدنية. ونظراً لطغيان الخطابات المعادية للعلمانية/ اللائكية في التصورات المجتمعية العامة في المجتمعات العربية المعاصرة، فقد عمد البعض على إزاحتها واستبدالها بمدنية كما هو الحال بوثيقة المواطنة بتونس (انظر وثيقة المواطنة بتونس). من المؤكد أن تأثير هذه الخطابات المجتمعية يكون أكبر على التيارات العلمانية، ولكنه أيضاً يؤثر على التيارات الدينية. فعلى سبيل المثال، يورد الريسوني³⁵ أن تبني فكرة مدينة الدولة مقبول شرط أن لا يعني هذا دولة لا دينية، حيث يقترح عقد مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي.³⁶ إن «الإسلام المدني» الذي يشتغل الإسلاميون على أساسياته القانونية والاجتماعية، هو رهان يتعلق بتأمين المشاركة المدنية لجميع القوى الاجتماعية والمدنية، وليس واضحاً حتى اللحظة على الأقل، إذا كان الأمر متعلقاً بمحاولات حماية المعتقدات، أم طمأنة القوى الأخرى، أم قراءة جديدة للإسلام وعلاقته بالدولة الحديثة... الخ. ولكن هذا النقاش العمومي حول الدولة المدنية، ومن ثم حول مدى الصلاحية الأخلاقية والقانونية للتحديث، هو شكل غير مسبق. ولذا، يظهر جلياً الخلط بين الدولة الدينية والدولة المدنية، بين المؤمن والمواطن، بين قداسة العقيدة وشرعية الحكم، بين التدين والحريات العامة. ومن المحتمل أن يصطدم هذا المناضل الإسلامي الجديد المندمج بحياة الناس في المسجد، في الشارع، في الحي، في المتجر، الذي ينظم عمليات المساعدة وجمع التبرعات... إلخ، بحقيقة إدارة سلطة مجتمع ما. وتبدأ عملية الاختبار الحقيقية

35. انظر، الريسوني، أحمد. فقه الثورة: مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 18.

36. المصدر نفسه.

للتزعات الطوباوية، لأن تسلمها للسلطة سيغير المعادلة، وي طرح على هذه القوى التحديات نفسها التي خذلت ادعاءات أحزاب الموجة السابقة من قوميين واشتراكيين وماركسيين عرب.

2. حرب الرموز

لا تقف هذه الحرب عند الأشخاص فحسب، بل تمتد إلى آليات إنتاج تلك الرموز وإعادة إنتاجها: رأس هذه الأولويات التجمّع الدستوري في تونس، والحزب الحاكم في مصر، لكونها زرعت شبكات معقدة جداً من المواقع والمصالح والتحالفات والقوى والرموز والخيارات والمقالات والمفاهيم التي تتأسس عليها بنية المجتمع وعلاقاته الاجتماعية بالسلطة، الأمر الذي يمثل أحد المكونات الرئيسية لإنتاج السلطة وإعادة إنتاجها في بنية المجتمع.

أثر الثورات العربية على القضية الفلسطينية

التاقل والمحاكاة

تستدعي عملية انتقال «الثورات» العربية و«الانتفاضات العربية» من دولة عربية إلى أخرى، مجموعة من الفرضيات تركز بعضها على وجود أيداء خارجية (المؤامرة)، أو تعتمد على تفسيرات ذات توجه استشراقي تعتقد أن الجماهير العربية، بحكم ثقافتها، لا تنسجم مع الديمقراطية (ثقافية)،³⁷ أو «لم تتحضر» لها بعد، أو تستحضر مبررات أخرى نظرية مثل «غياب أيديولوجية»، وغياب الشروط اللازمة لحدوث الثورة... إلخ. قد يكون من المجدي النظر إلى منطوق المحاكاة (بمعنى رنيه جيرار عند تناول ظاهرة انتشار الحدث)، الذي قد يفسر سبب انتشار «الثورات العربية»؛ أي انتقال الحدث ومحاكاته من دولة إلى أخرى بدءاً بتونس، حيث لم تتأثر المنطقة العربية بثورات اجتماعية أخرى بالعالم (أوروبا، أمريكا الجنوبية)، في حين فور اندلاع شرارة الأحداث في تونس، بدأت عملية المحاكاة تنتقل من بلد عربي إلى آخر؛ ويعود ذلك إلى دلالة البعد الجغرافي/الثقافي (القواسم المشتركة في اللغة والثقافة والشروط وتشابه بعض أشكال النظم السياسية والشعور الذاتي بالمشارك في الوعي والوجدان العربي العام...). وتظهر لنا دراسات هوبسباوم³⁸ عن الثورات أن هذا التبرير ليس حكراً على المجتمعات

37. نقصد بالثقافية أن ثمة محددات ثقافية ثابتة تحكم تفسير ظواهر اجتماعية بعينها، بمعنى آخر أن السلوكيات والأفعال مرتبطة ليس بمبررات سوسيولوجية، بل بمبررات أيديولوجية.

38. Éditions Complexe. 1988، 1848-Hobsbawm Eric، L'Ère des révolutions : 1789

العربية، حيث يظهر لنا أن غالبية الثورات والانتفاضات التي وقعت في التاريخ الإنساني المعاصر، تقوم على مبررات مشابهة مرتبطة بمنطق المحاكاة المرتبط بالتشابه. ويظهر منطق المحاكاة من خلال الشعارات المتناقلة من تونس إلى مصر إلى ليبيا... إلخ، مع صبغها بنكهات محلية أحياناً. سنحاول في هذا المحور رؤية مدى التأثير والتأثر بين الانتفاضات العربية والقضية الفلسطينية.

يمكن رؤية التأثير والتأثر من خلال مجموعة من المحاور:

1. بقاء الصراع العربي - «الإسرائيلي» صراعاً فلسطينياً - «إسرائيلياً»

ما زال الصراع العربي - «الإسرائيلي» يعمل وفق الأسس التي سبقت «الثورات» و«الانتفاضات العربية»؛ أي إبقاء حالات «اللاحرب» لبعض الدول العربية، واتفاقيات «السلام»، أو ديمومة تفاهات على «سلام معلن» أو «ضمني» أو «تطبيعي» لبعضها الآخر، حيث بقيت مكاتب تمثيل «إسرائيل» ومكاتب المصالح كما هو الحال في المغرب، وعمان، وقطر، ومصر، والأردن، يرافق ذلك استمرارية عمل خطاب فلسطيني رسمي يقوم على مقولة «السلطنة»، الذي سمح لأنظمة العربية في الماضي بعدم تدخلها على اعتبار أن أصحاب القضية «يقررون ما يريدون»، وأن الفلسطينيين هم «أصحاب القضية»، وهم المعنيون في نظر الرسميات العربية بالصراع، بمعنى طغيان خطاب يستحضر مقولة «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»³⁹ وتحديدًا حين يدخل الأخير في أزمة مع نظام عربي ما؛ ويهمشه حين يكون هناك إجماع عربي لإقرار مبادرة ما مثل «المبادرة العربية للسلام»؛ ما أبقى على استمرارية حالة الضعف، وساهم في عدم خلق ميكانزمات جديدة لتخطيه، وبقيت بذلك الخطابات الفلسطينية الرسمية تستخدم العبارات نفسها للممارسات السياسية التبريرية؛ مثل: «ضعف العرب»، وتعرض الفلسطينيين للضغوطات الرسمية العربية، في حين أن مواقف الأخيرة (السلطة الفلسطينية) «صلبة وقائمة على الثوابت»... إلخ. ولا توجد حتى اللحظة إشارات قريبة لإمكانية حدوث تغيرات جوهرية على شكل الصراع الفلسطيني - «الإسرائيلي» وتوسيعه ليصبح صراعاً عربياً - «إسرائيلياً».

39. نشرت الجزيرة بتاريخ 2011/02/24 أن عدنان الضميري المفوض السياسي العام، قد صرح بأن السلطة الفلسطينية قد منعت التظاهر والتجمعات المؤيدة للاحتجاجات في مصر وتونس، وأكد أن قاعدة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

2. العلاقات الفلسطينية- مع الأنظمة العربية فيما بعد 2011

فور بدء انطلاق شرارة الأحداث في تونس، تحركت مجموعات شبابية فلسطينية إلى الشوارع والساحات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للتظاهر تأييداً لأشقائهم العرب، رفع خلالها الشباب تعبيرات مثل: «شكراً تونس»، «أشعر الآن بالفخر بأني عربي»، «الشعب يريد إسقاط أو سلو»... إلخ. واصطدم المتظاهرون مع أفراد من الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية التي حاولت منع تنظيم المظاهرات، وفي حالات أخرى جرت مشاحنات بين شباب يعتقد بعض النشطاء بأنهم عناصر محسوبة على حركة فتح.⁴⁰ لقد كان نبض الشارع خجولاً، ولكنه كان واضحاً، في حين ترددت التيارات الفلسطينية اتجاه الثورات العربية أو الانتفاضات، لأخذ مواقف بخصوص الأحداث في العالم العربي، مع بدايات الأحداث وتغيرت المواقف مع تغير الأحداث والانتقال من حالة التأييد المطلق إلى التحفظ إلى التشاؤم؛ وكذلك لقد تغيرت العلاقة بين لاعبي الحقل السياسي الفلسطيني وفق تغير موازين القوى لارتباطاتهم السابقة مع أنظمة الدول العربية، («فتح» و«حماس»⁴¹ مع القاهرة ودمشق والعكس).

العلاقة مع مصر بعد الثورة

فيما يخص العلاقة مع مصر، فإن مصر ما زالت تعتبر لاعباً أساسياً في العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، وفي العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، ولكن لم تستطع السلطة الجديدة (الإخوان المسلمين) في مصر تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، حيث لم تمس حتى اللحظة اتفاقية كامب ديفيد، ولم يطرأ أي تغيير يذكر على الوجود المصري في سيناء باستثناء زيادة عدد القوات المصرية، والسماح بدخول أسلحة مصرية إلى سيناء بعد التنسيق مع «إسرائيل»، للسماح للجيش المصري بالعمل ضد الجماعات الإسلامية في سيناء والعريش وعلى طول الحدود مع قطاع غزة، ولا على العلاقات الخارجية لمصر باستثناء بعض التغيرات الطفيفة على العلاقة المصرية-الإيرانية، التي عادت وتعقدت بسبب الملف السوري، ولم تمس الاتفاقيات الخارجية لمصر (الجيش المصري، اتفاقيات الغاز، اتفاقيات زراعية، استيراد مواد أساسية كالقمح... إلخ). ولم يفتح معبر رفح بشكل اعتيادي رغم التخفيف الجزئي للحصار عن قطاع غزة،

40. مقابلات أجراها الباحث مع مجموعة من نشطاء الحراك الشبابي المستقل.

41. أعلن الشيخ حسن يوسف على فضائية القدس بتاريخ 2011/09/10 أن قوة حماس لا تكمن في تركيبها الخارجي، وإنما على أرض فلسطين، وكل ما لدينا في دمشق مكتب فيلغلق أو يرحل أعضاؤه... لسنا مع نظام يقتل شعبه.

وبقى التعامل معه كشأن مصري-دولي-إسرائيلي»، وليس شأنًا مصرياً-فلسطينياً، ما أبقى الوضع الفلسطيني على ما كان عليه قبل خلع مبارك. وفي موضوع المصالحة، لم تتقدم المصالحة لأسباب عدة؛ حتى وإن بقيت مصر لاعباً أساسياً في المصالحة، وذلك لمبررات تتعلق بقضايا داخلية مصرية، وصرعات فلسطينية-فلسطينية، وجرى استفحال الأزمة بين الفرقاء المختلفين، ومن المتوقع بقاؤها، ولم تحقق ففزات نوعية في موضوع المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس». وما زالت بعض التيارات المصرية المتنفذة في مؤسسات الجيش والمخابرات ترى في استخدام الملف الفلسطيني ورقة ضاغطة بين الفرقاء في مصر. في حين تصاعد الخطاب الاتهامي لبعض وسائل الإعلام المصرية، وتحميلها الفلسطينيين المسؤولية عن الكثير من القضايا الداخلية المصرية؛ مثل حرق الكنائس، والاعتداء على السجون، وتهريب المعتقلين من الجماعات الإسلامية المسلحة، واتهام حماس بمسؤوليته المباشرة، وتوجيه اتهام للرئيس المصري المخلوغ تهمة التخابر مع حركة حماس، وكذلك الحال بالنسبة لحادثة الهجوم على الجنود المصريين، والتضخيم من أثر شبكات التهريب على جانبي الحدود على شح المواد الغذائية والتأمينية على مناطق شمال سيناء والعريش، وتكبد المواطن المصري خسائر هذا التهريب... إلخ. ولم يتغير توجه الأجهزة الإعلامية والمخابراتية العربية لما قبل «الثورات» في تحميلها الفلسطينيين مسؤوليات معينة ضمن منطلق «أمنى» وتمييزي واستعدادي (بعض وسائل الإعلام المصري القديم والمستبطن للأدوات الدولالية السابقة، عبر تحميل أطراف فلسطينية معينة مسؤولية الهجوم على الجنود المصريين في رفح، أو المس «بالأمن القومي» المصري، أو التخطيط لعمل تفجيرات «إرهابية» بمصر... إلخ، كما عادت سياسة ترحيل فلسطيني قطاع غزة... إلخ)؛ وبالكيفية نفسها تم زج الفلسطينيين في الصراع لصالح أطراف معينة، كما في حال مصر (الإخوان المسلمين). وشعرت مجموعات فلسطينية كبيرة بخيبة أمل، وبخاصة تلك المرتبطة تاريخياً بالأحزاب التي صعّدت إلى سدة الحكم في كل من مصر وتونس، وتحديداً حركتي الإخوان المسلمين وحركة النهضة، كما شعرت بهوة على مستوى الخطاب والممارسة والتوقعات والآمال التي عقدت على هذه الأحزاب وإمكانية تغيير مسار القضية الفلسطينية.

كما انعكس الوضع في مصر على تغيير حسابات التيارات المختلفة داخل حركة حماس، والصرعات الناعمة بين بعض تياراتها السياسية والجناح العسكري للحركة. كما تعقدت العلاقات مع الأحزاب العربية الصاعدة إلى سدة الحكم في تونس ومصر؛ فقد تعقدت

طبيعة العلاقات التونسية-الفلسطينية نتيجة المواقف المختلفة للفرقاء الفلسطينيين (فتح وحماس) من نظر انهم في تونس، وتحديدًا مع (حركة النهضة)، وكذلك مع الإخوان المسلمين في مصر، دون أن يؤدي ذلك إلى قطيعة، لأن الحديث هنا عن خلفية واحدة مشتركة (عقدية وأيديولوجية) وحتى في بعض المجالات خلفية تنظيمية واحدة.

اثر الأحداث في سوريا على الوضع الفلسطيني

لقد كان واضحاً مع بداية انطلاق الأحداث أن المواقف الفلسطينية كانت أكثر وضوحاً باتجاه التأييد للاحتجاجات، وتحديدًا في كل من مصر وتونس؛ في حين كانت هناك تعقيدات وتحفظات في المواقف اتجاه الاحتجاجات في كل من ليبيا واليمن والبحرين، نظراً لسيرورة الأحداث نفسها ومآلها، ورفضاً لمشاركة أطراف خارجية، وبشكل أخص تجاه موقف حلف الأطلسي وتدخله اللوجستي والعسكري... إلخ. أما الموقف بالنسبة لسوريا فكان مغايراً تماماً، حيث أصبح يستحضر ضمن ثنائيات واضحة. وتستحضر في هذه الثنائيات المواقف المختلفة للفرقاء من خلال «تبرير المؤامرة» أو استبعادها ضمن خطاب تبريري للمواقف المختلفة (لا يعني ذلك غياب المؤامرة كشكل من أشكال التدخل في العلاقات الدولية)؛ ويلعب في ذلك ضبابية الوضع الداخلي السوري، وعلاقته المباشرة بخروج قيادات حماس من دمشق، وتورط أو توريط أطراف فلسطينية (أحمد جبريل) سوريا في محور المواجهة، وبعض جماعات فلسطينية؛ حيث اتهم النظام السوري تيارات داخل حماس بالمشاركة في الأحداث، ومساندة بعض الجهات السورية المعارضة. وازدادت التعقيدات في المواقف مع تصاعد العنف الداخلي والتدخلات الدولية لصالح لمجموعات سورية وغير سورية مسلحة، تورطت بتخريب وقتل ونهب؛ وزاد على ذلك مواقفها الغامضة من القضايا العربية؛ كل الأمثلة السابقة هي محاولة لإدراج العوامل التي تجعل الملف السوري الأكثر تعقيداً؛ وتجعل الموقف الفلسطيني الشعبي بالتالي من هذا الملف أكثر تنوعاً واختلافاً مما هو عليه بخصوص بلدان «الثورات العربية»؛ على اعتبار أن الأخيرة هي «قلعة المواجهة الأخيرة» مع المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة. على صعيد آخر، تتجاذب الأطراف الفلسطينية، كما هو الحال في كثير من المجتمعات العربية، حالة تصادمات تقوم على الثنائيات؛ إما مع النظام وإما ضده، ويجري فيها استحضار خطابات تقوم على اتهام الآخرين بالعمالة والخيانة بين معسكرين، وتأجيج الصراع المذهبي والطائفي والقبلي.

ولقد دفع بعض الفلسطينيين ثمناً لهذه التوازنات (الاعتداءات على الفلسطينيين في مخيم اليرموك)؛ وتم تهجير آلاف الفلسطينيين. ونظراً لحساسية الوجود الفلسطيني في سوريا، وبخاصة إقحام المخيم الأكبر فلسطينياً (اليرموك) إلى حلبة الصراع، جعل هذا الملف يحمل طابعاً خاصاً، فمنذ الشعار الذي رفعه الراحل أبو عمار عن معركة «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»، فلقد كان دائماً يرفع شعار النأي بالفلسطينيين عن التدخل في الشؤون العربية، الأمر الذي ينطبق على كل الساحات العربية، ولكن بشكل أكبر نتيجة العلاقات الخاصة بفصائل المقاومة في سوريا، التي تجعل مسعى النأي بالفلسطينيين عن التورط في الصراع هو ضرورة حياتية وسياسية. ولقد تورط بعض الفلسطينيين تدريجياً عبر عمليات الاعتداءات على جماعات المولودة والمعارضة لطرفي الصراع في سوريا، الأمر الذي جعل مجموعات سكانية كبيرة من فلسطينيي سوريا تدفع ثمن مواقف بعض الفصائل الفلسطينية، من خلال التهجير واللجوء الجديد، بل والتصفيات وهدم بعض أجزاء من المخيم، كثمن هذه التجاذبات. ولم تتحرك القوى الفلسطينية المختلفة للاحتجاج بشكل كافٍ باستثناء بعض التجمعات البسيطة والاعتصامات والإعلانات هنا وهناك، للمطالبة بعدم الاعتداء على الفلسطينيين في سوريا. ولقد أدى تدخل حزب الله في المشهد السوري إلى زيادة المشهد تعقيداً؛ حيث باتت تنظر مجموعات كبيرة من الفلسطينيين إلى الأحداث في سوريا بطريقة مغايرة لما يتمتع به حزب الله من صورة لحزب مقاتل «يقود معركة الأمة ضد (إسرائيل)»؛ مستندين في ذلك إلى مجموعة من الانتصارات التي حققها الحزب في السنوات العشر الأخيرة، إضافة إلى عوامل أخرى مثل حجم التداخلات الدولية، وفتاوى بعض مفتيي الجزيرة العربية وقطر عن «الجهاد» في سوريا، واستقدام أميركا لتحرير «سوريا»، والتداولات الإعلامية عن حرق «علم فلسطين» الذي هو علم البعث، وتقديم هذه الممارسات باعتبارها صادرة عن «خونة» و«مرتزقة»؛ و«مؤامرات للرجعية العربية»، والكشف عن «وجود أسلحة إسرائيلية»، و«وجود قوات إسرائيلية تقاتل في سوريا»، وعمالة مجموعات سورية معارضة، ورغبة بعضها في إقامة علاقات مع «إسرائيل»... إلخ. وبقي الحال على حاله مع تفاقم أزمة مخيم اليرموك، وتعرض الآلاف من الفلسطينيين للحصار وللجوع والمعاناة من الاقتتالات الداخلية بين جماعات «داعش» و«النصرة»؛ وجماعات فلسطينية موالية للنظام السوري، التي يدفع ثمنها آلاف اللاجئين من القتل والتشريد والنزوح، والتي تظهر عجز المؤسسة الرسمية الفلسطينية برأسي هرمها: السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعجز الفصائل الفلسطينية الأخرى عن التعامل مع الأمر، وكذلك خجل التحرك الشعبي الفلسطيني لنصرة اليرموك.

ولقد تبعت تعقد الوضع في سوريا تأثيرات على كلا طرفي النزاع الفلسطيني - الفلسطيني (فتح وحماس)، فتعقدت علاقة حركة حماس مع إيران وسوريا، بسبب مواقف بعض تياراتها من النزاع السوري الداخلي، وتعقدت العلاقة أيضاً مع حزب الله، وربما شُرخت، ويظهر هذا جلياً في بنية الحركة⁴² وعلاقتها في سوريا ولبنان، حيث انتقلت مجموعات كبيرة منها إلى قطاع غزة وقطر ومصر وتركيا. وتنازعت تيارات عدة داخل حماس بين المؤيدين لقطر والمعارضين لها ولسياساتها، وتحديداً الخلاف الجوهرى بين موقف التيار العسكري لحماس، وتيارات أخرى توصف بأنها تحت المظلة القطرية، ومن الممكن أن تكون لهذه التجاذبات تأثيرها على خطاب الحركة وعلاقتها مع قواعدها، نظراً لاختلاف المواقف والروى السياسية حول «معسكر المقاومة والممانعة». وقد يؤدى هذا مع الوقت إلى غياب التجانس داخل الحركة، وتعمق الاختلافات داخلها.

وبالكيفية نفسها؛ يمكن أن نرى أن ثمة تأثيرات للمشهد السوري على تغير مواقف بعض تيارات حركة فتح، والانتقال من عدائها التاريخى لنظام الأسد للوقوف ضد قوى المعارضة والاقتراب من النظام، باعتبار أن قوى المعارضة تحمل مشاريع سياسة وأيديولوجية مغايرة لمشاريع الأخيرة - انظر تصريحات عزام الأحمد وتوفيق الطيراوي وجبريل الرجوب... الخ. وما السجلات التي ترافقت مع زيارة القرضاوي لغزة، وحجم الملامسات بين فتح وحماس، سوى مؤشر بسيط على أن مواقف الفرقاء من «الثورات» والانتفاضات العربية تنعكس بشكل كبير على المشهد الفلسطيني.

كذلك فقد جرى تعاضم أدوار جديدة لدول جديدة في المنطقة وفق محاور تحالفات جديدة مثل قطر التي تظهر أكثر فأكثر كلاعب أساسي جديد يؤثر في السياسة الداخلية الفلسطينية، وحتى في تركيبة موازين القوى لبعض التيارات داخل بعض الأحزاب الفلسطينية، بل ومؤثر في تغير مسار القضية الفلسطينية، وتحديداً حول قضية تبادل الأراضي وتعديل «المبادرة العربية» دون مقابل، الأمر الذي يجعل الثنائيات في المشهد الفلسطيني أكثر وضوحاً. كل هذه العوامل تزيد من تشاؤم مجموعات كبيرة من الفلسطينيين مع بداية الانتفاضات العربية. ومع ذلك، شهدت دول ما بعد «الربيع العربي» بعض التغيرات في قواعد اللعبة؛ مثل تدخل مصر أثناء الحرب الأخيرة على غزة في تشرين الثاني 2012، حيث لعبت مصر دور الوسيط بشكل مغاير للعلاقات المصرية - «الإسرائيلية»، فالحرب «الإسرائيلية» على قطاع غزة في سنة 2009 أعلنت من القاهرة؛ في حين أعلن اتفاق التهدئة من القاهرة.

42. ترددت حماس تجاه سوريا، في حين بدأ من 25 كانون الثاني تغيرُ موقفها تجاه التأييد للثورة.

وُبعيد انفجار الخلافات بين قطر وبعض دول الخليج العربي، وتحديدًا السعودية، طرأت مجموعة من التغيرات التي أثرت على علاقات حركة حماس مع قادة سدة الحكم الجديد في مصر، وبدء سوء العلاقة معهم، ما أدى إلى إحكام الخناق على قطاع غزة، وازدياد درجة العداء لحد وصل إلى إبرام هدنة مع حركة الجهاد الإسلامي و«إسرائيل» بعيد خرق «الهدنة» الأخير بتاريخ 2014/03/13؛ التي رأى فيها البعض مؤشرات على تهميش حركة حماس كطرف أساسي. ومن المفارقات أيضاً، أن سوء هذه العلاقات يتزامن مع تحسن طفيف مع إيران، وإعلان أكثر من مسؤول من حماس بقرار تحسين العلاقة مع إيران ومع حزب الله، وذلك لأسباب داخلية وخارجية مرتبطة بالدعم والمساندة، ولأسباب لوجستية مرتبطة بحاجيات الحركة. وبدأت فعلياً بعض التفاهات على مستوى العلاقة مع حزب الله، وإبرام بعض التفاهات مثل ضرورة تحييد مخيمات لبنان من التصعيد الداخلي اللبناني بين معسكري الموالاة والمعارضة. وهذه التغيرات مرتبطة بشكل أساسي بالتغيرات التي جرت على أنظمة ما بعد 2011، وكذلك بالصراع بين التيارات المختلفة داخل حماس وفتح، وعلاقتها ومواقفهما من أطراف الصراع في دول ما بعد 2011.

وكذلك الحال مع تركيا؛ فقد تعقدت العلاقة مع تركيا التي ترمي منذ سنوات عدة بثقلها في المشهد الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، عبر مؤسسات إنسانية وثقافية وتضامنية، وتقدم منحاً دراسية ومساعدات عينية لقطاع غزة، وتحديدًا منذ حادثة سفينة مرمرة التضامنية، وشبكة المنظمات الأهلية التركية؛ وتنامي الحركات المعادية «لإسرائيل» في تركيا، وعلى وجه الخصوص مع بدء إصدار محكمة إسطنبول بتاريخ 2012/11/06 محاكمة لأربعة جنرالات إسرائيليين لمسؤوليتهم عن قتل مواطنين أتراك. وزادت العلاقة تعقيداً أثناء الحرب الأخيرة على قطاع غزة، حيث لعبت تركيا دوراً وسيطاً جزئياً مع الدور المصري الأساسي في تثبيت اتفاق وقف النار في 2012، وعزيت هذه الرغبة لمحاولة التقليل من فكرة انتصار إيران المعنوية بسبب الدعم اللوجستي الإيراني، وتحديدًا تقنيات الصواريخ التي ضربت بها المقاومة المستعمرات «الإسرائيلية»، إضافة إلى خوف تركيا من إمكانية تغير المشهد السوري على نحو مغاير يبقي النظام في الحكم، علاوة على حسابات لبعض الفصائل الفلسطينية لمنظور الصراع نفسه، حيث أن الاصطفاف مع الخيار الإيراني أفضل لما له من تقوية لمحور الممانعة وخطاب المقاومة؛ على عكس تركيا التي هي جزء من الحلف الأطلسي، ولديها مجالات تعاون واسعة مع أميركا و«إسرائيل»، واتفاقيات عديدة تجارية واقتصادية وعسكرية.

وقد ازداد تسارع الأحداث الحاصلة على حدود قطاع غزة، من عمليات منظمة للجيش المصري ضد الجماعات الإسلامية المتشددة، التي يتم تصنيف بعضها كجزء من شبكات عالمية «إرهابية» جهادية؛ ويتم ربطها بعلاقات مفترضة مع بعض تيارات من حماس، أو بعض الجماعات الصغيرة، وتشكيلها تهديداً «للأمن القومي المصري»، الأمر الذي أدى إلى حد اتهام الحكومة المصرية لحماس بمسؤوليتها الكاملة عن عمليات القتل ومساندتها المعنوية والوجستية لجماعة الإخوان المسلمين بمصر، بل إن جزءاً من تيارات من الثورة المصرية تم توجيهها ضد الفلسطينيين، واتهامهم بالتدخل في الشؤون الداخلية المصرية. وقد لعب الصراع الفلسطيني-الفلسطيني دوراً في تصاعد هذه التجاذبات؛ وانبرى كل طرف من طرفي الانقسام بتحليل حماس المسؤولية الكاملة، وقامت الأجهزة الإعلامية والشخصيات لحركة فتح باتهام حماس، بل وتحميلها مسؤولية معاناة الناس في قطاع غزة. كما ازداد الحصار على قطاع غزة، وجرى التضيق على اقتصاده عبر الرسمي المرتكز على الأنفاق، ودفع ثمنه المواطنون الفلسطينيون، وبخاصة فئات المرضى والطلبة ومحتاجي السفر من حصار مطبق، بل وجرى التهديد من قبل بعض المصادر المصرية بإمكانية قصف مواقع في قطاع غزة، لضرب «الجماعات الجهادية والإرهابية»، ويمكن اعتبار هذا بمثابة ممارسة مألوفة، وهي قيام الدول بتحليل فشل مسؤولياتها الداخلية لإيجاد، بل لخلق، جماعات داخلية وخارجية يمكن تحميلها المسؤولية، حيث كما هو معروف فإن سيناء ومآلها منذ خمسين سنة هو نتاج للتهميش من جراء تكبير الدولة المصرية بشروط كامب ديفيد، التي تقنن الحضور العسكري المصري بشكل يقترب إلى رمزيته؛ وفشل الدولة المصرية عبر سياساتها الاجتماعية والاقتصادية بضمه تحت جناح الدولة المركزي، فسيناء منذ عشرات السنين هي مكان متمرّد مهمش وفقير، وتنشط فيه شبكات اقتصادية غير رسمية، ولم تحارب الدولة المصرية جدياً هذه الشبكات.

تأثير الأحداث العربية على العلاقات الداخلية الفلسطينية- الفلسطينية

بدورها، قامت السلطة الفلسطينية بمحاولة استغلال ذلك لإضعاف حركة حماس، فمثلاً قام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإظهار أنه الجهة الوحيدة القادرة على التخفيف من معاناة المواطنين، من خلال الطلب من مصر فتح المعبر، وأن الأخيرة لم تستجب إلا لطلبه، في حين ادّعت حماس أن السلطة الفلسطينية وسفارتها وأجهزتها تقوم بتنظيم حملة لتقويض حكمها لقطاع غزة، وتشويه سمعتها... إلخ. غير أنه من المؤكد أن حركة حماس تأثرت بفقدانها الدعم غير المنقوص لجماعة الإخوان

المسلمين ورئيسها المعزول مرسى باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حركة الإخوان المسلمين العالمية، كما أنها فقدت جزءاً من مشروعيتها نتيجة لموقفها من سوريا، وعلاقتها مع قطر والحلف المضاد لسوريا، وتأييد حزب الله ضدها، على الرغم من أن ثمة تيارات داخل حركة حماس لهم تحالفات ومواقف مغايرة كموقف الزهار وبعض الجهات المسلحة داخل كتائب القسام.

وعلى صعيد آخر من التأثيرات، يمكن لنا أن نقرأ تغير مواقف بعض الأحزاب العربية تجاه الأحزاب الفلسطينية، وتحديدًا ضد حركة حماس؛ حيث شنت التيارات المناهضة للأحزاب الإسلامية في تونس وسوريا ومصر، التي اعتبرت بعضاً من أجزائها مسؤولاً عن تمرير مخططات مؤامراته ضد هذه البلدان العربية وضد الأمة العربية. علاوة على ما سبق، وكما هو معروف، فإن جزءاً من هذه التيارات الحداثية والعلمانية واليسارية والقومية لديها، تاريخياً، تحفظات أيديولوجية وسياسية على برامج الأحزاب الإسلامية في العالم العربي، على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما هو جديد هو أن حركة حماس، التي كانت تحظى بدعم معنوي ومادي كبير، باعتبارها حركة مقاومة ضد مشاريع التسوية والاستسلام، تراجعت شعبيتها لدى بعض هذه التيارات بسبب هذه الأحداث، ولكن هذا لا يعني أن السلطة الفلسطينية قد كسبت مشروعية أكبر.

القضية الفلسطينية ورقة لكسب المشروعات

مثلما استخدمت الأنظمة العربية ما قبل 2011 القضية الفلسطينية لكسب الشرعية والمشروعية الشعبية، واستحضار خطابات شعبية تركز على فلسطين وقضيتها؛ وبلورة خطابات تبريرية لسياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية لبعض الدول العربية؛ معللة ذلك بعدم توفر الشروط الخارجية لعمليات الانتقال الديمقراطي، حيث جرى المس بالحرريات العامة والفردية، ومورس القمع والقهر تحت مبررات التحضير للمعركة وتمكين الممانعة؛ أو تبرير الظروف الإقليمية، والتوازنات لعدم الدخول في حروب... الخ، وكان هذا جلياً من خلال هيمنة عبر خطاب دهري/علماني - فإن هذا المشهد تكرر في مجتمعات ما بعد 2011، حيث تعمل بعض السلطات الجديدة على استخدام القضية الفلسطينية كذريعة أو كورقة تفضيلية في سباق كسب الشرعية المجتمعية لمجموعات واسعة من المجتمعات العربية التي كانت، وما زالت، تنظر إلى قضية فلسطين باعتبارها قضيتها.

ونجد كذلك مع تصاعد الخطابات الدينية، أن ثمة هويات دينية تركز على الخصوصية، فتحل تراتبياً على الهوية الجمعية، أو تتداخل معها. والمتتبع للشعارات التي رفعت في ميدان التحرير، وشارع بورقيبة، وساحات الدار البيضاء وبنغازي، يراها تستقدم قضية فلسطين من خلال استحضار أعدائها كأعداء أو أعوان لخصوم النشطاء في الفضاءات العامة العربية (بن علي، ومبارك، والقذافي، ... الخ)، وتظهر لنا الأشكال الرمزية المختلفة: مثل حرق علم «إسرائيل»، والهجوم على السفارة «الإسرائيلية» في القاهرة، والشعارات المختلفة التي تتهم وتخون الفرقاء لبعضهم البعض، لتظهر أن فلسطين ما زالت حاضرة حتى وإن غابت آتياً بسبب طغيان المحلي. ومن الأمثلة على التخوين، تأتي مجموعة من العبارات مثل «كلموه عربي»، وكل الاتهامات التي تتركز على عمالة هذا النظام أو ذاك، ومنها اتهام القذافي بيهودية والدته، والاتهام بعمالة الأسد وحفاظه على الحدود مع «إسرائيل»، واتهام مبارك بالتآمر مع «إسرائيل»، والهجوم على السفارة الإسرائيلية، ووضع نجمة داود على مجسم لمبارك ... الخ، كلها من الإشارات التي تكشف لنا عن حضور فلسطين، وحتى في الخطاب المقابل الذي يتهم أميركا وحلفاءها من الأنظمة العربية، بأنها معهم تسعى من وراء هذه الانتفاضات إلى الانتصار لإسرائيل، وتمير المخططات الاستعمارية «لإسرائيل» في المنطقة. ويظهر لنا الواقع أن ثمة تهميشاً للقضية الفلسطينية، إما بسبب تراجع الاهتمام العالمي جراء تسارع الأحداث في البلدان العربية، وإما بسبب حالة التراخي في السياق الفلسطيني - الفلسطيني، والأزمة الداخلية الفلسطينية، وتعاظم الانقسامات الداخلية بين حركة فتح وحماس، وبين فتح وفتح، وبين فتح والسلطة.

3. أثر الانتفاضات العربية على الحركات الاحتجاجية الفلسطينية

الحركات الاحتجاجية 2011

شعر الفلسطينيون، وللمرة الأولى في تاريخهم المعاصر؛ أي مع تشكل دولة ما بعد الاستعمار العربية الحديثة؛ أنهم لم يبقوا النموذج الذي يحتذي به أشقاؤهم العرب، وشعروا جميعاً بتراجع في دورهم الطبيعي كرأس حربة للشعوب العربية. ويعتبر هذا تحولاً جذرياً للخطاب الفلسطيني الرومانسي القائم على تمثل الضحية والبطولة والفداء الذي لعب دوره في تأسيس وعى لجيل فلسطيني كامل. أثرت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية العربية مع بدء انطلاق الشرارة في تونس على الشأن الفلسطيني، حيث تحركت مجموعات شبابية فلسطينية نشطت افتراضياً مستلهمة «النموذج الشباني

العربي))؛ ثم جسدت حراكها في الواقع الاجتماعي باعتباره مرآة العالم الافتراضي، قوام هذا الحراك هم شباب فلسطينيون لا تجمعهم علاقات تواصل فيزيائية مباشرة مع إخوانهم العرب، رأوا في هذه الحركات والانتفاضات العربية انبعثاً هوياتياً جديداً، وتوكيداً على ذات عربية جديدة تحاول تجاوز الرسمي.⁴³ وكانت السلطة الفلسطينية قد قمعت المحتجين، وتم استدعاء العشرات منهم من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية،⁴⁴ وبخاصة عند منع المتظاهرين من التوجه إلى الحواجز الإسرائيلية، أو الاحتكاك بجنود جيش الاحتلال، مخافة أن تتحوّل هذه التظاهرات إلى انتفاضة جديدة. هذا التماثل المجتمعي الفلسطيني مع الحركات الاجتماعية العربية الحالية، لا يُصنف ضمن استعادة الفكرة القومية بالمعنى المُحزّب، ولكن يمكن القول إنه إعادة اعتبار لفكرة القومية باعتبارها ضرورة ملحة وحياتية لمجموعات كبيرة من أفراد الشعب الفلسطيني تعيش منعزلة فيزيائياً عن عمقها العربي.

وهذه الحركات هي بمثابة زخم جديد متحدّ لتيارات «الفلسطنة» التي اعتقدت أن قيام الدول الوطنية «القطرية» ما بعد الاستقلال قد قوض «حلم المشروع الوحدوي» العربي. ومن الواضح أن الحركات الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي المجتمع الفلسطيني في فلسطين 1948، تحاول أن تعيد بلورة خطاب قومي جديد يتعايش مع الخصوصيات العربية المحلية؛ التي من الجلي أن قضية فلسطين كانت ولا تزال هي قضية العرب الأولى؛ حتى وإن سادت خطابات رسمية مُهمشة، لأن التداخل المحلي-القومي في الثورات العربية الحالية يعطى روحاً جديدة متجددة. ويظهر ذلك من خلال منطلق المحاكاة الذي كان حاضراً بقوة، حيث استحضرت شعارات الثورات العربية في الحركات الاحتجاجية في 2011، وحتى في الاحتجاجات التي انطلقت في أيلول 2012، مثل شعارات «الشعب يريد إسقاط الانقسام»، «الشعب يريد إسقاط أوسلو»، «الشعب يريد الحرب على الغلاء»، «يلاً ارحل يا فيّاض»... الخ.

لقد أدى ذلك إلى توسيع الشبكات الاحتجاجات العربية، وتوسيع دوائر الفعاليات التي كان 15 أيار «ذكرى النكبة» تجسيدا وترجمة فعلية لها؛ حيث تحركت

43. نشرت أجزاء من هذه الأفكار بعنوان: أباهر السقا، مقالة لـ مجلة السفير اللبنانية بعنوان (قراءة في الاختمار الاجتماعي الفلسطيني الحالي)، عدد 30، تشرين الأول 2012.

44. مقالات مع نشطاء فلسطينيين من حركات شبابية مثل «الحراك الشبابي المستقل»، ومجموعة «شباب بنحب البلد».

مجموعات عربية من تيارات مختلفة برفقة مجموعات شتاتية فلسطينية نحو حدود فلسطين التاريخية مع لبنان وسوريا والأردن، وتمكنت هذه المجموعات الشبابية الفلسطينية والعربية من تحقيق عودة رمزية لأماكن الاقتلاع في يافا، وعكا، ... الخ، والتي أعادت الاعتبار لمكونات الشعب الفلسطيني، وتحديدًا لفلسطيني الشتات، الأمر الذي يمكن تفسيره كرفض لكل المحاولات من قبل العديد من الأطراف الرسمية الفلسطينية التي همشت أجزاء من الشعب الفلسطيني المكون من 11 مليون نسمة، واختزلته إلى 4.7 فلسطيني الذين يعيشون في أراضي السلطة الفلسطينية. وهذا يعني تبلور نواة تمرد شبابي لمحاولات التهميش الرسمية، ورأى الكثيرون فيها دفعة جديدة لاستعادة فكرة المقاومة مرتكزة هنا على استعادة عمقها العربي، وبرد فعل مضاد على المواقف الرسمية التي همشت القضية الفلسطينية لصالح فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمثابة إعلان مغاير لمفهوم حق العودة، وإعادة الاعتبار لمركزيته في القضية الفلسطينية.

وقد أدت الحركات الشعبية الفلسطينية إلى عقد مقارنات بين الأوضاع الفلسطينية وبين نظيراتها العربية، ما أضعف وضع السلطة الفلسطينية المتأزم أصلاً، نتيجة فشل «السياسات الاقتصادية»، و«المشروع الوطني»، وأزمة الثقة بين الأفراد وبين مؤسسات السلطة، وتآكل قوة التأثير للفصائل السياسية، وتعمق أزمة مشروع حل «الدولتين»، ورفض السياسات والاستراتيجيات التي تقودها المؤسسات السياسية من أجل إقامة «المشروع الدولاتي»، وفشل وسائل مقاومة الاستعمار «الإسرائيلي»، باعتبارها وسائل تطيل عمر الاستعمار. وخير مثال يظهر لنا بشكل واضح أثر الأزمة والفشل، هو الفتور الشعبي الذي قوبل به حدث «الاعتراف بدولة غير عضو»، الذي كان تنويجاً لخطاب فلسطيني رسمي، اختزل أشكال النضال الفلسطيني في شقه القانوني الرمزي، وبخاصة أنه منذ الاعتراف بهذه «الدولة» غير العضو، لم تحرك السلطات الرسمية الفلسطينية أي قضية ضد «إسرائيل» وجرائمها في المحافل الدولية القانونية. من جهة أخرى، أدى هذا الحراك إلى إعادة طرح قضية إعادة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره المؤسسة الفلسطينية الجامعة. وشهدت العديد من المواقع في الخارج عمليات تسجيل للاجئين. ورُفعت أيضاً شعارات كثيرة منها «إنهاء المفاوضات»، و«إسقاط أوسلو»، ووقف التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، ومناهضة التطبيع، ومقاطعة «إسرائيل»، فضلاً عن الشعار الرئيس «إنهاء الانقسام».

الحركات المطالبية 2012

أثناء السنوات الماضية التي سبقت «الربيع العربي»، وقعت مجموعة من الاحتجاجات في سنة 2006 للموظفين بسبب عدم دفع وراتبهم أو تأخرها أو عدم انتظامها في ظل انتشار الفقر والبطالة وغلاء المعيشة. وأما الحراك المفصلي، فقد كان في أيلول 2012، حيث شهدت مدن الضفة الغربية احتجاجات، اندلعت بسبب موجة جديدة من غلاء أسعار المواد الأساسية، وبشكل خاص أسعار المحروقات. وتم إشعال عجلات السيارات ووضع متاريس ووقعت صدامات مع الشرطة الفلسطينية وأغلقت الطرقات. ورددت خلال هذه الاحتجاجات شعارات آتية من الشارع العربي مثل «الشعب يريد إسقاط فياض»، و«إسقاط اتفاقية باريس». وسرعان ما تدخلت السلطة الفلسطينية لاحتواء الموقف، وكذلك الأطراف الدولية بمن فيهم «إسرائيل»، حيث قامت بالإفراج عن 250 مليون شيكل هي دفعة من أموال الضرائب التي علقته إسرائيل، لمنع انهيار السلطة الفلسطينية. وقامت الحكومة الإسرائيلية بإصدار خمسة آلاف تصريح عمل لعمال فلسطينيين للعمل فيها.

هذا الحراك الثاني في 2012، الذي اتخذ طابعاً احتجاجياً مطلبياً واضحاً، والذي قاده بعض النقابات التي احتجت علانية على ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية والغاز، وضمنياً على السياسات الاقتصادية الليبرالية لرئيس الحكومة السابق سلام فياض، لم يستطع أن يتحول إلى حالة جماهيرية تمتد لتشمل قاعدة احتجاجية عريضة، وذلك لأسباب عدة، منها أن الفاعلين الأساسيين في الأحداث هم ممثلو (نقابات السائقين) وبعض النقابات الأخرى؛ ولأن هذه المؤسسات النقابية، جزء كبير منها مرتبط بتيارات محسوبة على حركة فتح، فإن أحد مبررات تنظيم الاحتجاجات مرتبطة برغبة بعض تيارات فتح في استغلال هذه النقمة الشعبية من أجل معاركة ضد رئيس الحكومة السابق سلام فياض. وهذه الخلافات غير المتجانسة تجد جذورها في محددات عدة، منها: قضايا ذات طابع سياسي؛ أي اختلاف بعض التيارات مع رؤى فياض لسقف المشروع الوطني الفلسطيني؛ في حين تقوم أخرى على رفض سياسات تقليص النفقات للأجهزة المختلفة لحركة فتح (ترشيد المصروفات الخاصة بالتنظيم)، وتيارات أخرى تلومه على سياسات الإعواز والتفقير واتباع سياسات البنك الدولي... الخ. وعلى الرغم من قدرة السلطة على احتواء التحركات بعيد الإعلان عن حزمة من الإجراءات، فإننا نستطيع أن نقرأ أن هذا الحراك الثاني المختلف عن الحراك الأول (الشبابي) أدى إلى طرح مجموعة من التساؤلات من جديد حول «اتفاقية باريس الاقتصادية»، وإلغاء اتفاقية أوسلو، وإعادة

النظر في الاتفاقيات التي تلحق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد «الإسرائيلي»، وتجعل المواطن الفلسطيني يستهلك ويشترى السلع الاستهلاكية بأسعار السوق الإسرائيلية، مع أن معدّل الدخل الشهري للعامل الإسرائيلي يعادل أربعة أضعاف معدّل الدخل الشهري للعامل الفلسطيني في الضفة الغربية، وأكثر منها بقليل في قطاع غزة، وتكبير حق السلطة الفلسطينية في استقدام مواردها الأساسية من دون الوسيط «الإسرائيلي»، أو من الخارج. كما سلط هذا الحراك الأضواء على قضايا لها علاقة بمجموعات اقتصادية فلسطينية احتكارية، وعبر عن قلق من تنامي قطاع خاص فلسطيني على حساب كل القطاعات الأخرى ... الخ.

الحرب على غزة كحدث مؤسس

كل مجتمع لديه حدث مؤسس في فترة زمنية محددة، ويمكن لنا أن نعتبر (في الحالة الفلسطينية) أن النكبة هي الحدث المؤسس، معتمدين على مقارنة باديو،⁴⁵ والمقصود هنا، التفكير هو قراءة في الحدث؛ أي التدخل على الحدث، ما يتيح للفرد أن ينشئ علاقة مختلفة مع الحقيقة، بقدر ما يمارس وجوده بطريقة جديدة وغير مألوفة. وهكذا مع الحدث الخارق تنبجس إمكانيات جديدة للوجود والحياة، وللنظر والعمل، تُحدث انقطاعاً في مجرى الأشياء، أو انعطافاً في مسار الأفعال، أو تحولاً في مصائر الذوات والهويات. ولأن الحدث يمكن أن تتغير معه علاقات القوة وخریطة السلطة، فإن ما حدث في حرب غزة الأخيرة يمكن رؤيته من زاوية حدث آني، لما أحدثه في زاوية الانتصار في مستوى الوعي؛ أي تحطيم فكرة الردع كمصطلح استراتيجي، حيث أطلقت الحرب الأخيرة على غزة⁴⁶ مجموعة من التساؤلات المشروعة عن «السياسة كفن للممكن»، وليس كاستجابة للإرادة العامة؛ بمعنى أنها أدت إلى البرهنة على فشل المدرسة الواقعية السياسية، وتحكيم العقل، وإلى التعقل القائم على محاججات القوة التي تسير باتجاه واحد، وبمقولة اختلال موازين القوى لصالح «إسرائيل»؛ الذي تسبب بإهدار آلاف الساعات من المفاوضات الفاشلة والعبثية، التي تشل حركة المجتمع الفلسطيني، ويجعله في حالة فرجة بانتظار مشروع قائم على تصور قانوني. إذن، دفعت الحرب الأخيرة على غزة بالبعض لرفع دعوات مطالبة بالتفكير في خيارات بديلة، بدل الارتهاق لخيار المفاوضات. ويمكن لنا اعتبار هذه الدعوات بمثابة مطالبات تعيد الاعتبار

45. Alain Badiou, L'Être et l'Événement, Paris, éd. Seuil, 1988.

46. أطلق جيش الاستعمار «الإسرائيلي» عامود السحاب، وبدأ رسمياً في 14 تشرين الثاني 2012 باغتيال الشهيد أحمد الجعبري أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة. وردت عليها الفصائل الفلسطينية بعملية حجارة السّجّيل.

لمفهوم المقاومة، التي تركز على أشكال مختلفة من مقاومة الثمانينيات، بما فيها من إلقاء للحجارة إلى مقاومة التسعينيات التي استجد فيها تفجير للحافلات ومقاومة الألفية الثالثة وإطلاق فاعليها «للسواروخ». ما حدث إذن هو استعادة المقاومة كنموذج لبقية شرائح المجتمع الفلسطيني، ولربما تقوض فكرة المفاوضات السياسية و«الاحتجاجات السلمية» بشكلها الحالي التي لا تحدث تأثيراً حقيقياً على المشروع الاستيطاني. كما أدت الحرب كذلك إلى كسر الخوف، ليس عن طريق إبطاء دولة الاستعمار بالصواريخ فحسب، وإنما أيضاً امتلاك أسلحة جديدة مضادة للدبابات والدروع أجلت حدوث اجتياح بري للقطاع، وكذلك اعتبار المقاومة خياراً للتعلم الذاتي.

الحراك مع الأسرى

على الرغم من حدوث حراك مجتمعي فلسطيني لهذه القضية، فقد أخذ هذا الحراك شكل مسيرات تضامن مصحوباً بجولات إضرابات من الأسرى في السجون الإسرائيلية عُرفت بـ«معارك الأمعاء الخاوية» في نهاية العام 2011 لنصرة أسرى الحرية. وعلى الرغم من أن الكثيرين يعتبرون هذه القضية إحدى القضايا الأكثر حساسية في المجتمع الفلسطيني، لأن جل السكان تعرضوا للأسر والاعتقال،⁴⁷ فقد تحركت مجموعات شبابية افتراضية معولمة ذات تأثير عالمي دعماً لقضية الأسرى، ومع ذلك فقد بقي هذا الحراك محدوداً وخجولاً وحجم المشاركات في التظاهرات والفعاليات بقي ضعيفاً.

الحراك ضد مخطط برافر

مخطط برافر - بيغن (Praver plan) هو عبارة عن قانون استعماري إسرائيلي أقره الكنيست في 24 حزيران 2013، بناء على توصية من وزير «التخطيط الإسرائيلي» إيهود برافر العام 2011. يهدف هذا المخطط لتهجير سكان عشرات القرى الفلسطينية من صحراء النقب، ويعتبر هذا شكلاً جديداً من سياسة التهجير الممنهجة والمنظمة التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية منذ 65 عاماً؛ لأنها ستستولي بموجبه على أكثر من 800 ألف دونم من أراضي النقب، وسيتم تهجير 40 ألفاً من بدو النقب، وتدمير 38 قرية. على أثر هذا الإعلان عن هذا المخطط، تحركت مجموعات فلسطينية في الضفة العربية قطاع غزة وفي فلسطين 1948 وفي الشتات وفي العالم، من أجل

47. حسب إحصائيات للصليب الأحمر الدولي، فإن أكثر من 860 ألف فلسطيني قد تعرضوا للاعتقال منذ العام 1967.

إسقاط مخطط برافر، ومنع تهجير أكثر من 850 ألف فلسطيني، وضد ما تم وصفه بأنه نكبة جديدة. وأظهر الحراك الفلسطيني أن ثمة هوة واسعة بين موقف منظمة التحرير الفلسطينية التي تنصلت من دعوتها للإضراب وتعاملت معه كما لو كان شيئاً «إسرائيلياً» داخلياً لا يمس بالآلاف الفلسطينيين.

حراك إنشاء قرى جديدة

قامت مجموعات شبابية بالتحرك نحو أشكال جديدة من النضال، قوام هذه الفعاليات نشطاء من لجان المقاومة الشعبية للجدار التي تنشط مع مجموعات أخرى منذ العام 2004 للتحرك ضد إقامة جدار الفصل العنصري في العديد من القرى الفلسطينية المحاذية للجدار كبلعين، ونعلين، والنبى صالح، والمعصرة. ولقد أصبحت هذه الأشكال الاحتجاجية مع الوقت رمزاً للنضال «الشعبي» الفلسطيني، وتحديدًا السلمي منها، والمرتكز على شبكات تضامنية عالمية واسعة. بعد تحقيق مجموعة من النجاحات بتعديل مسار الجدار في بعض المناطق، وتدويل القضية، وجلب آلاف المتضامين على مدى السنوات العشر الماضية، عملت هذه الناشطة مع الوقت على ابتكار وسائل جديدة في نضالهم ضد الجدار (أساليب متغيرة، استحضار شخوص عالمية، أعمال احتجاجية ذات طابع مسرحي، مهرجانات، حفلات، عروض مسرحية، وفنية راقصة، تقمص شخوص، أفلام مثل أفاتار... الخ)، وأصبحت تدريجياً مكاناً لحجيج الناشطين والمتضامنين الدوليين، بل وللسفراء والقناصل الأجنبية العاملة في فلسطين، ومزاراً لآلاف الزائرين الأجانب. وعلى خلفية ذلك، فقد قررت نواة هذه المجموعات القيام بابتكار أشكال جديدة، وهي إنشاء قرى جديدة على أراض مهددة بالمصادرة، وبخاصة في المناطق المسماة «(ج)». هذه القرى الرمزية الجديدة التي قام بها نشطاء شباب ونساء بالتخيم في إقامة قرى رمزية بدلالات رمزية، مثل تسمية إحداها بـ باب الشمس - رواية إلياس خوري، وهي أيضاً حبكة فيلم للمخرج المصري يسري مصطفى، استحضرت في القرى التي تلت أسماء شخوص الرواية مثل إنشاء قرية أحفاد يونس، وقرية الكرامة.⁴⁸

لقد أدى هذا الحراك إلى إعطاء روح جديدة قبل أن يتم احتواؤه ومأسسته من قبل

El SAKKA, Abaher, Palestinian Youth Social Movement's Protesters, in Birth of .48 the Arab Citizen & the Changing of the Middle East, edited by Stuart Schaar and Mohsine El Ahmadi; foreword by Alain Touraine. Interlink Publishing, us.

السلطة الفلسطينية، حيث قام سلام فياض باستحداث مجلس بلدي لإدارة باب الشمس والقرى الأخرى مثل أحفاد يونس، ما جعل سقف هذا الحراك محدوداً، بل دفع مجموعات لتركه.⁴⁹ في سياق متصل، يظهر لنا أن ثمة سيادة للخطاب اللاعنيف في فلسطين،⁵⁰ واعتباره الخطاب الأوحده والمقبول والصحيح، وكثير من تعبيرات الحقل المحاججي تقوم على استحضار مستبطن للخطاب المهيمن، وتتم إعادة استخدامه ضمن منطق علاقة إعادة الإنتاج بين المستعمر والمستعمر وفق منطق ألبير ميّمي؛⁵¹ بمعنى أن المستعمر «الإسرائيلي» يفرض على المستعمر الفلسطيني واقعه وأدوات مقاومته أيضاً، كما هو الحال بالنسبة للجدار. وفعلياً يقوم جيش الاستعمار بالتدريب واستخدام أسطوله الحربي وتكنولوجياه ضمن منطق البيوسياسية الذي يسميه فوكو⁵² «بيوبوليتيكس (biopolitique)»، حيث تقوم الإدارة الاستعمارية «الإسرائيلية» بتجريب كل الابتكارات والأساليب للمراقبة والعقاب والقمع كل يوم جمعة، وتجرب على أجساد الفلسطينيين كل أنواع الأسلحة؛ وتختبر ردادات فعل المتظاهرين لتشكيل لالة الحرب الاستعمارية «الإسرائيلية» مختبراً رخيصاً للتجارب.

إضافة إلى ذلك، تنتقد مجموعات كبيرة⁵³ من الشباب هذه الحركات لأنها تتهمها بأنها موجهة للرأي العام الغربي وللكاميرات، ولا تؤثر في تغيير الواقع المعاش، ويمكن لنا أن نعطي مثالاً لفكرة «إسناد»⁵⁴ التي أقرت تنظيم حفل لإحياء أغاني الانتفاضة الأولى، باعتبارها شعارات ملهمة مستمرة، ويجب أن يحتذي بها في الحشد الشبابي الحالي، هذا التحرك عُنون «بدعم من الشعب الفلسطيني» وهذا العنوان جاء ممثلاً لموقف هذه المجموعات الشبابية الراض للدمع المشروط للمنظمات والشبكات الدولية التي تمارس ضغوطات عينية، وكذلك عبر خطابات معولمة تستبطن من قبل الفاعلين ورواد الناشطة الفلسطينية الجديدة لتقديم خطابات مقبولة دولياً تقوم على القانون الدولي المختزل.

49. مقابلات مع نشيطات ونشطاء ممن شاركوا في إقامة القرى الثلاث.

50. يعكف الباحث حالياً على إنجاز دراسة عن هيمنة الخطاب اللاعنيف في المجتمع الفلسطيني.

51. Memmi Albert 1957, Portrait du colonisé précédé du Portrait du colonisateur, préface de Jean-Paul Sartre, Paris, Éditions Corréa.

52. Foucault Michel 1973, Surveiller et punir. Paris, Gallimard.

53. مقابلات مع نشطاء.

54. حفلة أقيمت في قصر رام الله الثقافي في شهر أيلول 2013، نظمتها مجموعة شبابية اسمها إسناد.

ويمكن اعتبار احتفال حركة فتح بانطلاقها الثامنة والأربعين،⁵⁵ وتحديدًا في مدينة غزة، شكلاً من أشكال هذا الحراك المجتمعي، وليس كما يُروج له أنصار حركة فتح بأنه دليل على شعبية الأخيرة، حيث خرجت آلاف مؤلفة من شتى أنحاء القطاع لتصل إلى مدينة غزة للمشاركة في الاحتفال، بل لقد بدأ الاحتفال فعلياً قبل الحدث بأيام. ولقد كان واضحاً من سلوكيات الناس ومن استطلاع الآراء،⁵⁶ أنه رسالة من الناس بأن «الناس ضاقت ذرعاً بحالة تضيق الخناق عليهم وسياسة تكميم الأفواه»، حيث خرجت مجموعات كبيرة من الناس للتنزه، وجاء قسم من الشباب ليرقصوا في الشوارع ويعبروا عن رفضهم لقمع سبع سنوات وتكميم الحريات الحاصل فيها.

فشل الحركات الاجتماعية في التحول إلى حركة احتجاجية مؤثرة

لم تنجح هذه الحركات الشبابية والمطلبية الاحتجاجية في تغيير الخارطة الاحتجاجية الفلسطينية التي تراوح مكانها منذ أكثر من خمس سنوات، وذلك لأسباب عدة أذكر بعضاً منها:

- إن هذه الحركات إما ذات طابع نخبوي/جيلي في حالة 2011، وإما ضيقة ومحصورة برام الله وغزة، ومرتبطة بأجندات حزبية في حالة ثانية، ولذا لم تنجح في تشكيل حاضنة أو رافعة اجتماعية. تحركت مجموعات شبابية كثيرة بالتشارك مع الشبكات العربية والدولية التي ينشط فيها الشباب الفلسطيني في نضالات عديدة، ولكنها حتى هذه اللحظة لم تنقل الحراك من العالم الافتراضي إلى الميدان. هذا لا يعني أن الافتراضي هو خيالي، بل هو انعكاس للواقع الاجتماعي، ولكنه لم يتمكن حتى اللحظة من إحداث تغيير وتأثير، ومن هنا يرى العديد أننا ما زلنا في انتفاضات «فيسبوكية»، أو إلكترونية.

- تنامي حالة الفشل والشعور بالإحباط والعزوف عن ممارسة السياسة بمعناها الواسع، نتيجة الهوة المتعاضمة بين المشروع الذي تقوده السلطة الفلسطينية غير واضح المعالم والمتخندق حول استراتيجية التفاوض التي لم تعط أي نتيجة ملموسة منذ أكثر من 20 عاماً، إضافة إلى عوامل الإحباط المرتبطة بإنهاء المجتمع الفلسطيني

55. في الثالث من كانون الثاني 2013، احتفلت حركة فتح بانطلاقها لأول مرة بعد انقطاع دام خمس سنوات بسبب الانقسام الفلسطيني، وقد اختلف الطرفان على مكان إقامة المهرجان، حيث رفضت الحكومة في غزة إقامة على أرض الكتيبة التي تقام على أرضها مهرجانات الانطلاقة عادة. اتفق الطرفان على إقامة حفل الانطلاقة على أرض السرايا.

56. ملاحظات ميدانية أثناء زيارة مدينة غزة خلال حفل الانطلاقة.

من آثار الانتفاضة الثانية، والمرتبطة بتضحيات الناس الجسيمة (التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشهاد، والإصابة، والإعاقات، والاعتقال، وهدم البيوت، ودفع الغرامات، والمنع من السفر، والاعتقالات... إلخ)، مقابل سقف متدنٍ من تحقيق إنجازات سياسية، بل وهوة هائلة بين الخطاب الرسمي الفلسطيني وبين طموحات مجموعات كبيرة من السكان بتحقيق التحرر والانخراط في عملية التحرر الوطني. ينعكس هذا الحال في عزوف الفلسطينيين عن المشاركة في النشاطات ذات الطابع الاحتفالي التي ترعاها السلطة الفلسطينية للنكبة، مثلاً هذا العام كانت المشاركة ربما الأقل منذ سنين طويلة، فهذا أيضاً انعكاس ناتج عن فقدان الثقة بجدوى هذه التحركات، لأنها تنتهي في الميادين العامة، إضافة إلى تناقض المواقف المرتبطة بتوقف المفاوضات وإعادة المفاوضات على الرغم من الموقف العلني عن توقف الاستيطان كشرط لاستئنافها.

• إن حالة فقدان الثقة في المؤسسات والأحزاب السياسية، وإنهاك المجتمع بتعاظم نزعات استهلاكية قائمة على السياسات الإقراضية لجل السكان وفق تصورات معيارية اقتصادية جديدة، تعكس حالة التشوه المستعمري الذي يعيشه الفلسطينيون. هذا التشوه للواقع الاستعماري المعاش يستحضر مجموعة من الخطابات التي تعمل من خلال وسائل الإقناع المختلفة التأثير على تمثيلات الناس وتخييلاتهم الجمعية عن الحياة تحت الاستعمار. وتُغيب مشاريع «التحرر» وقيم «العمل الطوعي» ومقاومة الاستعمار. وتستبدل بخطابات «التنمية الاقتصادية» وتقارير للبنك الدولي عن «جاهزية الدولة». وخطابات قانونية حقوقية تنظر لاستحقاقات حقوقية في المحافل الدولية، تجعل المجتمع بكامله في حالة انتظار وترقب وفُرجة وتشغُل. تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية تعمل بدورها على تعزيز هذه الثقافة، فقد سمحت سلطات الاستعمار بإعطاء تصاريح لأكثر من مئة ألف فلسطيني في آب 2012 للشراء من المجمّعات التجارية للمدن الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني، وعلى شواطئ الساحل الفلسطيني المحتل العام 1948. إن هذا المشهد، عدا عن أنه يقدم تفسيراً اقتصادياً لإقدام سلطات الاستعمار على فتح أسواقها أمام الفلسطينيين لمضاعفة أرباحها، إلا أنه يظهر أيضاً تعاظم النزعات الاستهلاكية.

• إضافة إلى هذا التشوه في الثقة، فقد تعاظم الانقسام الداخلي الفلسطيني بين طرفي النزاع (فتح وحماس) وبين فتح وفتح، وبين فتح والسلطة، وأثر ذلك

على الفكرة الوطنية نفسها المهمشة للشثات والمتنازعة على سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة كلاً على حدة. وشعور المواطنين بأنهم ضحايا انقسام حزين. هذا الانقسام يظهر في الوقت نفسه مصحوباً بمحاولات لاحتواء السلطتين للحركات في الضفة الغربية، من خلال تقنيات إخلاء الساحات العامة عن طريق إحلال موظفي السلطة فيزيائياً محل المحتجين، مع طرق قمعية أخرى مثل وسائل الإخلاء الناعمة الذي مارستها الأجهزة الأمنية في رام الله في 2011، في حين قامت حركة حماس باستخدام أساليب قمعية فظة لمنع التظاهرات الاحتجاجية في مدينة غزة.

• والجدير بالذكر أيضاً هنا، هو غياب حضور ميادين عامة تشبه ميدان التحرير، إما فيزيائياً في رام الله، وإما لأسباب تتعلق بالقمع والمنع في حالة ميدان فلسطين (الساحة) أو الكتيبة بمدينة غزة. فقد عملت السلطتان على منع التجمهر الروتيني الذي يؤسس لاستمرارية وديمومة الحدث بمنطق تيللي (Tilly)،⁵⁷ وتخليق جماعات من الفاعلين مرتبطين بالمكان المؤسس للحدث، وساحة متفق عليها للتعبير عن الاحتجاج العلني في الفضاء العام فيزيائياً ورمزياً.

• ربما السبب الأكبر هو تعاضم أزمة الخطاب الوطني الفلسطيني؛ التي تستحضر أشكال ما قبل الوطنية (العشائرية، والمناطقية... الخ) للتمسك بها نتيجة تعميم أشكال التوزيع وفق حسابات جهوية، التي عبر عنها في تشكيل الحكومة الفلسطينية الأخيرة التي تم فيها استقدام أربعة وزراء من جامعة واحدة، وتعيين وزير إضافي نظراً للاحتجاج أبناء مدينته، كل هذه التوزيعات هي نماذج تظهر عمق الأزمة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني اليوم. هذا الإشكال وإشكالات أخرى مثل تعميم الوسطة والمحسوبة والمحابة والزيائية، مصحوباً بتنامي شعور مجموعات كبيرة بالإقصاء، يدفع الكثير من المواطنين إلى اللجوء إلى وسائل أخرى في ظل غياب الأمن الدولاتي الذي لم تحققه السلطة الفلسطينية، فيجري استبداله بمؤسسات اجتماعية أخرى كالعائلة، والعشيرة، والحمولة، والتقارب الجغرافي/الجهوي-المناطقية، عوضاً عن هذا الغياب، حيث تنشغل قطاعات واسعة من الناس بتشكيل حكومة جديدة، مهمتها الأساسية، وربما الأهم، هي «لصرف الرواتب». وعلى الصعيد الآخر، تنشغل حكومة حماس بفحص «مقاييس رجولة أهل غزة»، والمس

.57 Charles Tilly, From Mobilization to Revolution, New York: McGraw-Hill, 1978.

بالحرريات العامة، وجمع الضرائب، وابتداع الوسائل الجديدة في المراقبة والتضييق على المواطنين والمواطنين، تحت ذرائع «أسلمة المجتمع»، مثل منع شرب النارجيلة، والتأكد من صلة القرابة من المتنزهين الشباب على شواطئ مدينة غزة، والتعرض للشباب لتوبيخهم على ارتدائهم للسرراويل («غير المقبولة») اجتماعياً، والاعتراض على قصات شعرهم ... الخ. وقد يرى البعض أن هذه التضييقات مرتبطة بمحاولة بعض التيارات في حماس، وكسب المعركة مع بعض التيارات السلفية التي قامت في السابق بحرق محلات الحلاقة، ومحلات بيع أشرطة الكاسيت، ومقاهي البلياردو ... الخ.

• يمكن لنا أن نذكر سبباً آخر، وهو أن جل الخطابات الفلسطينية الرسمية وبعض الخطابات غير الرسمية تتمترس علاقتها مع المستعمرين ضمن تقمص شخصية الضحية، الذي يدفع الضحية إلى لوم ذاتها، وتسخيفها، والاستخفاف بقدرتها على مقاومة الاستعمار، بل وتؤسس لتكالية على جماعة دولية متخيلة تقع على عاتقها بناء المدارس، وتعليم الأبناء، وصرف معاشات القادة العسكريين ... الخ، ويشكو الرسمي من انحياز دولي لصالح إسرائيل، وتواطؤ معها على حساب «دولة فلسطين». بناء على ما تقدم، هل من الممكن الاعتقاد أن الاحتجاجات العربية غير قابلة للانتقال، يحاول المحور القادم فتح مجموعة من التساؤلات حولها.

• فشل الخطابات السياسية الفلسطينية في تجاوز ثقافة الفصائلية والدفاع عن الفصيل، وذلك إما بسبب مركزية التراتبات البيروقراطية لهذه الأحزاب وبعض شخوصها المؤسسة، وأبوية ممارساتها، وغياب بعض الممارسات الديمقراطية عن بعضها، وهشاشة بنى بعض الأحزاب التي تعمل على تثقيف كوادرها ومناضليها بثقافة عن فاعلي الأحزاب بطريقة أكثر أهمية من ثقافة إدارة الصراع مع المستعمرين، ما جعل قدرة بعض الشباب على التحرك خارج أطر أحزابهم أمراً صعباً لمجموعات كبيرة من الشباب، التي، بحكم آليات الاستدخال لهذه الثقافة السياسية، وسيوروات الأفراد الشخصية، وتوافق مصالحهم، بل وبقوتهم اليومي، تواجه عوائق للخروج عن الخطوط العامة لأحزابهم. صحيح أن مجموعة من الشباب الذين تحركوا في الحركات المختلفة ينحدرون من أصول فصائلية، ولكنهم لم يتحركوا بقرارات حزبية.

هل يمكن التنبؤ بتوسع رقعة الاحتجاجات ضد السلطة الفلسطينية، أو التنبؤ بحدوث انتفاضة فلسطينية ثالثة؟

إن قراءتنا لإطلاق النشطاء الفلسطينيين هذه الممارسات، لا يمكن أن تترجم إلا عبر خلفية من تراث شعبي وتفاهم واستياء شعبي داعم لها. وهذا يعني أن العناصر سابقة الذكر، تُظهر أن ثمة تراجعاً لحجم المشاركة في الفعاليات في الشارع والساحات والميادين العامة، باتجاه فضاءات الرأي التي يمارس فيها المدونون من الشباب ترجمة لهواجسهم،⁵⁸ عبارات أقل بساطة وبطرق أسهل دون تجاوز الاعتبار للفعل، ولكنه ينتقل آتياً إلى العالم الافتراضي بانتظار حدث ما، لأن العالم الافتراضي هو أيضاً، ولو جزئياً، انعكاس للواقع الاجتماعي. وعليه، فقد يتحول الخطاب الحالي من دوائر التهميش والإقصاء إلى دوائر الحضور والقدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع والتحرك ضد عدو اجتماعي محدد، حيث تغيب عن الأوساط الاحتجاجية الفلسطينية المختلفة عناصر تحديد العدو الاجتماعي، بعكس الحركات العربية الاحتجاجية التي نجحت في تشخيص أعدائها الاجتماعيين؛ ونظراً لوقوع فلسطين تحت الشرط الاستعماري، فإن أولوية الحركات الاجتماعية ستكون في التحرك ضد الاستعمار ومؤسساته الاستعمارية، ومستوطنيه، وجيشه، وقد يصاحب ذلك احتجاجات ضد السلطة السياسية الفلسطينية وبعض رموزها، ستدفع ثمنها بعض الجماعات السياسية والاجتماعية، ومن المرجح أن تنضم مجموعات كبيرة من حركة فتح إلى الاحتجاجات، بل ولقيادتها، كما حدث في الانتفاضة الثانية، وكذلك الحال سيكون بالنسبة لحراك الفصائل الأخرى التي على صغرها، أو على الرغم من كونها جهة معارضة، فإنها تشارك، بشكل جزئي، في المستوى الخطابي والواقعي نفسه، وبذلك فإن جل الاحتجاجات ستوجه نحو عدو الفلسطينيين الأوحده الاستعمار «الإسرائيلي».

مستقبل بقاء «قضية فلسطين» باعتبارها قضية العرب الأولى

لطالما كانت فلسطين هي قضية العرب الأولى، واعتبرت القضية الفلسطينية قضية عربية، وصيغت عشرات البرامج السياسية، وكانت فلسطين في قلبها. ولطالما كانت العروبة شعوراً وهوية وخطاباً وممارسة مرتبطة بفلسطين وقضيتها. لقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة على الدوام في الخطاب العربي من خلال الشعار والممارسة، وتم

58. أباهر السقا. «فلسطين: الحضور والغياب في المجتمعات العربية»، مجلة السفير اللبنانية، العدد 34 - الجمعة 15 شباط، 2013.

انخرطت مجموعات كبيرة من الجماعات العربية مختلفة المشارب والأصول وغير المتجانسة سوسيوولوجياً في الدفاع عنها، وتبنيها، باعتبارها قضية عربية، وسقط آلاف المقاتلين العرب (المتطوعين وأفراد الجيوش الرسمية)؛ سواء في الحروب الرسمية التي خاضتها دول ما بعد الاستقلال في حروب 1948، و1967، و1973، أو من خلال مشاركة آلاف المتطوعين والمقاتلين في الدفاع عن فلسطين، وعبر آلاف المواطنين العرب عن قضية فلسطين، كتابةً ومسرحاً وشعراً من خلال التعبيرات الفنية المختلفة التي كانت قضية فلسطين محورها. وكذلك اندمجت مجموعات كبيرة من خلال أحزاب عربية متنوعة الرؤى في خضم الصراع مع الدولة الاستعمارية («إسرائيل»).

وبقيت فلسطين وقضيتها تحتل مكان الصدارة في اهتمامات الباحثين والدراسيين في المراكز البحثية والدراسية العربية. وكان ذلك الاهتمام يتصاعد مع ازدياد بطش المشروع الاستعماري بالفلسطينيين، وذلك بالتوازي مع توسيع رقعة الاعتداءات («الإسرائيلية»)، وحروبها، وغاراتها، التي كانت تتوسع باطراد ضد العديد من الدول العربية؛ بدءاً بمصر، ومروراً بتونس والسودان والعراق ولبنان، وانتهاءً بسوريا، ما أبقى القضية الفلسطينية ومعها الصراع مع «إسرائيل» صراعاً عربياً/إسرائيلياً. وللاشارة فقط، فإن ضحايا الصراع مع الاستعمار («الإسرائيلي») من العرب غير الفلسطينيين يفوق رقمياً ضحايا الفلسطينيين أنفسهم، ومنهم أذكر: ضحايا الغارات في الأراضي العربية (مصر، لبنان، ... إلخ)، شهداء الدوريات العرب، الفدائيون العرب من الكتبية الطلابية،⁵⁹ إضافة إلى انخراط مناضلين عرب في أحزاب الثورة الفلسطينية وبل وقيادتها. وعليه، فإن الخطاب العروبي ليس خطاباً فوقياً منعزلاً عن الناس وتمثالتهم الهوية، لأنه خطاب مستبطن من قبلهم كما اشرنا سابقاً، بل على العكس، فثمة فجوات بين التمثلات الرسمية والتمثلات الشعبية للعروبة.

أما فيما يخص بقاء حضور القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعرب، فإن هذا قد يتغير خلال السنوات القادمة لصالح إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب الأولى، ولكن قد لا يحدث هذا إلا بالتوازن مع القضايا الخاصة بكل بلد، وذلك لأن عناصر الصراع مع الدولة الاستعمارية («إسرائيل») لن تزول؛ لأن المشروع الاستعماري الصهيوني بحكم طبيعته وطبيعة («إسرائيل») الاستعمارية، وحاجتها التوسعية الدائمة، وتصادمها الحتمي المرتبط بضرورة تجديد الحروب التي قد تشنها، فإنه من المرجح

59. المصدر نفسه.

أن تتوسع رقعة النقمة ضده مستقبلاً، ما قد يدفع بالخطاب «العروبي» الجديد إلى الواجهة، ويدفع جماعات عربية ضاغطة لإعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية؛ طبعاً وفقاً لتغيير موازين القوى، وفعالية الخطابات وآليات استبطنها، والصراعات بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة في البحث عن حلول للقضايا الملحة لكل بلد عربي، وبين تمنيات الوحدة بين النماذج القديمة، وبين رؤى جديدة تقوم على استحضار نموذج الاتحاد الأوروبي.

ولتمكين هذا من الحدوث، يجدر، بل ويجب، الاستفادة من تجارب التشبيك للمجموعات الشبابية العربية الجديدة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، وعدم اختزلها إلى شقها الرسمي، وفهمها للعلاقة التي تقيمها مع نظيراتها في الدول العربية، حيث أن مجموعات كبيرة من الجماعات العربية المختلفة المشارب والأصول وغير المتجانسة، كانت ولا تزال تدافع عن فلسطين وقضيتها، سواء تلك التي شهدت حركات عربية، أو تلك التي لم تمر بها حتى اللحظة. والمطلوب هو إعادة اعتبار لخطاب فلسطيني جديد، يقوم على الحقوق والمبادئ، وليس على التوازنات الممكنة، وكذلك يركز على المقاومة ككل، وليس على الممكن منها حسب توازنات المصالح الآنية، وعلى التضامن وليس على الشفقة. وهذا يتطلب استخطاطية (استراتيجية) جديدة، تقوم على اعتبار الاشتباك مع المشروع الاستعماري، والتقليل من تشوهات الحالة الفلسطينية، باعتبارها دولة، وستمنح مواطنيها ما يلزمها، ما سيؤدي إلى تراجع دور العرب في الدعم والمساندة (الخجول أصلاً).

وربما ليحدث تحرك اجتماعي أكبر، يجب إعادة الاعتبار لمكونات الشعب الفلسطيني كأطراف أساسية فاعلة ومشاركة في صناعة القرارات الجماعية؛ والحد من مظاهر التهميش لصالح سكان فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة إحياء مؤسسات منظمة التحرير على أسس جديدة؛ وصياغة مشروع وطني جديد بعد إنهاء الانقسام، وهذا يتم عبر تشكيل جماعات ضاغطة مجتمعية، بالتشارك مع بعض القوى الراضية للانقسام بين طرفي الانقسام، يقوم على إعادة التفكير في أسس الصراع مع «إسرائيل»؛ أي العودة إلى المربع الأول باعتبارها دولة استعمارية تستعمر فلسطين، وتُخضع الشعب الفلسطيني لسيطرتها. ويتطلب ذلك إعادة صياغة الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية المقاومة للمشروع الاستعماري. إن قراءة سوسيولوجية حول التخيلات الفلسطينية الحالية لمجمل هذه الثورات، قد تغير وتوجه الرأي العام الفلسطيني بشكل كبير باتجاه النظر إلى أن الثورات العربية أصبح لها تأثير سلبي على

القضية الفلسطينية، حيث يتم تهميشها لصالح الاهتمام بما يحدث في الساحات العربية على حساب هذه القضية. وتظهر الاستطلاعات المختلفة أن مجموعة كبيرة من الفلسطينيين يرون فيها مقامة لتقسيم المنطقة العربية، ولتمرير مخططات جديدة يكون المستفيد الأكبر منها هو «إسرائيل».

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- بوعزيزي، محسن. السيميولوجيا الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- تريمش، ماهر. «الاحتقار والاحتراق ملاحظات في إيتيقا الثورة في تونس»، مدونات إيلاف.
- الخطيبي، عبد الكبير. الاسم العربي الجريح. ترجمة: محمد بنيس، تقديم: رولان بارت، بيروت: دار العودة، 1980.
- الديمالي، عبد الصمد. «الهوية والدين»، مجلة آفاق، المغرب: اتحاد كتاب المغرب، عدد 74.
- الريسوني، أحمد. فقه الثورة.. مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- الطاهر لبيب. «الربيع العربي .. إلى أين»، مجلة إضافات، العدد السادس عشر، 2011.
- عبد الغنى، عماد. طرابلس على خط النار: الربيع العربي ولبنان، معهد دراسات العربية، 22 نيسان 2013: studies.alarabiya.net.
- قبانجي، جاك. «لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر؟»، إضافات، العدد الرابع عشر، 2011.
- النيهوم، الصادق. محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء، بيروت: رياض الريس، 2000.

- Alain Badiou, L'Être et l'Événement, Paris, éd. Seuil, 1988.
- Alain Badiou, Tunisie, Egypte : quand un vent d'est balaie l'arrogance de l'Occident, Le Monde 18.02.2011.
- Baudrillard Jean, Le Système des objets : la consommation des signes, 1968, éd. Gallimard, Paris.
- Berque Jaque, L'Islam au défi. Paris: Gallimard, 1980, p. 307.
- Bourdieu Pierre, Ce que parler veut dire, L'économie des échanges linguistiques, Paris, Fayard, 1982. Bourdieu, P pierre. Langage et pouvoir symbolique, 2001 Paris, Seuil.
- Burawoy Michael, "Public Sociology: Populist Fad or Path to Renewal?" British Journal of Sociology 56(3): 2005. 417-432.
- Castells Manuel, L'ère de l'information. Vol. 1, La société en réseaux, Paris, Fayard, 1998.
- Charles Tilly, From Mobilization to Revolution, New York: McGraw-Hill, 1978.
- Ferrier Jean-Louis (dir.). 1979. Sémiotique de l'espace, architecture, urbanisme: sortir de l'impasse, Paris: Ed Denoël et Gonthier. (Coll. Médiations), pp, 193; 213.
- Foucault Michel 1973, Surveiller et punir, Paris, Gallimard.
- Gurvitch Georges, Déterminismes et liberté humain, p. 94.
- Hobsbawm Eric, L'Ère des révolutions : 1789-1848, Éditions Complexe, 1988.
- Lefebvre Henri, Critique de la vie quotidienne, Paris, Crasset l'arche, 1958, p. 220.

- Lefebvre Henri, La Production de l'espace, 1974, Anthropos, Paris, pp. 88-89.
- Memmi Albert 1957, Portrait du colonisé précédé du Portrait du colonisateur, préface de Jean-Paul Sartre, Paris, Éditions Corr ea.
- Paul Ric eur, Du texte   l'action. Essais d'herm neutique II, Le Seuil, 1986.
- Pierre Ansart, «De l'id ologie   la propaganda», Les cahiers psychologie politique [En ligne], num ro 12, Janvier 2008.
- Scott James, La domination et les arts de la r sistance, Fragments du discours subalterne, Paris,  ditions Amsterdam, 2008.
- Touraine Alain, Le retour de l'acteur, Fayard, 1984, p. 16.

كلمات مفتاحية:

فلسطين، سيولوجيا الحركات الاحتجاجية، الحياة اليومية، الحركات السياسية الفلسطينية، الانتفاضات والثورات العربية.

Keywords:

Palestine, Arab revolutions, sociology of social protest movement, daily life, Palestinian social mobilization.

